

تقويم مدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة
الوادي الجديد من وجهة نظر كوادرها
الإدارية والتعليمية

د. مجدي عبد الرحمن محمد

قسم أصول التربية

كلية التربية- جامعة أسيوط

Magdi_385@yahoo.com

تقويم مدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد من وجهة نظر كوادرها الإدارية والتعليمية

د. مجدي عبد الرحمن محمد

قسم أصول التربية

كلية التربية - جامعة أسيوط

الملخص

هدفت الدراسة الحالية إلى التوصل لرؤية مقترحة تضمن التحسين المستمر لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة من خلال التعرف على التطور التاريخي لمبادرات إصلاح التعليم الأساسي في مصر، ومبررات التوجه نحو اعتماد هذه المدارس، وكذلك الوقوف على الوضع الراهن لها، واستخدام الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يؤسس على وصف الظاهرة محل الدراسة، وفي الدراسة الميدانية تم الاعتماد على نموذج التحليل الرباعي لـ SOWT لبناء الاستبانة وتحديد أبعادها وعباراتها، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن مجموع متوسطات الأوزان النسبية لعناصر الضعف تزيد عن مجموع متوسطات الأوزان النسبية لعناصر القوة، كما أن مجموع متوسطات الأوزان النسبية للتهديدات تزيد عن مجموع متوسطات الأوزان النسبية للفرص المتاحة، بما يشير إلى أن الوضع الراهن لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد يعاني من العديد من المشكلات وأوجه القصور التي يمكن أن يؤثر على أدائها، الأمر الذي يؤكد على قلة العائد من حصول المدارس على الاعتماد، وبالتالي ضرورة إيجاد رؤية شاملة لتطوير هذا الوضع.

الكلمات المفتاحية: الاعتماد، مدارس التعليم الأساسي المعتمدة، محافظة الوادي الجديد.

Evaluating the Accredited Basic Education Schools in the New Valley Governorate

Dr. Magdy A. Mohammed

Faculty of Education
Assiut University

Abstract

The current study aimed at reaching a vision to ensure continuous improvement of accredited basic education schools in the New Valley Governorate. The researcher used the descriptive analytical method which is based on the description of the phenomenon under study. In the field study, he relied on SWOT Analysis in order to form the questionnaire, define its statements, and determine its dimensions. The study reached many conclusions most important of which are that the total averages of the relative proportions of the elements of weakness were more than the total averages of the relative proportions of the elements of strength, and the total averages of the relative proportions of the threats were more than the total averages of the relative proportions of the available opportunities. This suggests that the present status of the accredited basic education schools in the New Valley face many problems and shortcomings that can affect their performance. This of course affirms that accreditation has only added little benefit for these schools. Accordingly, a comprehensive vision of development and improvement is badly needed.

Keywords: accreditation, accredited basic education schools, the new valley governorate.

تقويم مدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد من وجهة نظر كوادرها الإدارية والتعليمية

د. مجدي عبد الرحمن محمد

قسم أصول التربية

كلية التربية - جامعة أسيوط

المقدمة:

يشهد التعليم على المستوى العالمي العديد من المبادرات الجادة التي تسعى إلى خلق صورة جديدة للمؤسسات التعليمية في القرن الحادي والعشرين، حتى تصبح أكثر قدرة على قيادة التغيير والتطوير ومواجهة كل جديد ومستحدث.

وهذه الصورة الجديدة للمؤسسات التعليمية لا يمكن لها أن تكون إلا بتعليم تتوافر فيه شروط الجودة في كافة مراحل ومستوياته، ولهذا تبنت معظم دول العالم إلى أهمية قضية الجودة في التعليم، فوضعتها في صدر أولوياتها منذ تسعينيات القرن العشرين؛ نظراً لاعتقادها بأن التقدم والتحسين الواضح في الأداء الاقتصادي والاجتماعي في الدولة مرهون بجودة الخدمة التعليمية. (Barber, 1996)

وتأتي الجودة كاتجاه تطوري معاصر؛ بسبب تشبع العصر بأحدث المخترعات والتقنيات، وتعدد مصادر المعلومات ووسائل الإعلام؛ مما استلزم ضرورة الاهتمام بجودة المعلومة والمنتج والأداة؛ "لذا فقد تزايد الاهتمام بقضية الجودة إلى الحد الذي جعل المفكرين يطلقون على هذا العصر "عصر الجودة"، كما أصبح المجتمع العالمي ينظر إلى الجودة والإصلاح باعتبارهما وجهين لعملة واحدة". (إبراهيم، ٢٠٠٣)

وعندما تحتل جودة التعليم هذه الأهمية المتزايدة على المستوى العالمي، فإنه على المستوى العربي يمثل طوق النجاة للدول من تراجعها الحضاري المستمر، ومن ضعف قدراتها على مواجهة التحديات العالمية والإقليمية والمحلية والداخلية.

وقد أولت حكومات الدول العربية قضية تطوير التعليم اهتماماً كبيراً باعتبار أن التعليم على وجه التحديد هو الحلم الذي تتطلع إليه كل أسرة عربية بكل حاضرها وآمالها. (حسن، ٢٠٠٨).

ومصر أدركت كغيرها من الدول أن ولوج القرن الواحد والعشرين، يستلزم تحقيق معايير

الجودة والتطوير في شتى المجالات عامة، وفي مقدمتها المجال التعليمي؛ ليمكن النظام التعليمي من التعامل بكفاءة ومرونة مع التحديات الناجمة عن التطورات العلمية والتقنية. وإذا كان التعليم العام يعد الركيزة الرئيسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأهم عوامل استدامتها، فإن جودة هذا التعليم هي المعيار الحقيقي الذي يجب أن تكثف الدولة جهودها إلى تحقيقه، ”فن طريق الجودة تمكنت اليابان من الهيمنة بشكل تام على القوة التنافسية في جميع الأسواق الصناعية وأصبحت رائدة الاقتصاد العالمي والتكنولوجية الحديثة“ (عامر، ٢٠٠٥).

ولما أصبح من المسلمات اعتبار الطفولة صانعة القرار، والاهتمام بالمؤسسات التربوية المعنية فيها من المعايير التي يقاس بها تحضر الأمم والشعوب، بالتالي توجهت دعوات الإصلاح نحو التماس تطبيق معايير الاعتماد التربوي في مدارس التعليم الأساسي المصرية، باعتبار أن ذلك يمثل مطلباً ملحاً تمليه حاجة أبنائنا الماسة إلى نوعية تعليمية عالية الجودة. (أحمد ومحمود، ٢٠٠٨)

وكخطوة إجرائية لتحقيق هذا التوجه نحو الإصلاح قامت مصر بإنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد؛ لتحقيق رسالة مؤداها دعم ومساندة المؤسسات التربوية لتطبيق معايير الجودة بمؤسسات التعليم بأنواعها، والارتقاء بمستواها نهوضاً بأداء المتعلم من خلال اعتمادها الذي يقوم على الرعاية والدعم والتقويم الموضوعي، والذي يُمكن تلك المؤسسات من تطبيق معايير الجودة وتأكيد ثقة المجتمع. (جمهورية مصر العربية. الأكاديمية المهنية للمعلم، ٢٠١١).

وتهدف الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها نشر الوعي بثقافة الجودة، ودعم القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية للقيام بالتقويم الذاتي، وتوكيد الثقة على المستوى المحلي والإقليمي في جودة مخرجات العملية التعليمية بما لا يتعارض مع هوية الأمة، والتقويم الشامل للمؤسسات التعليمية وبرامجها طبقاً للمعايير القياسية والمعتمدة لكل مرحلة تعليمية. (جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٦).

ونظراً لأن الاعتماد التربوي يمثل أحد أبرز المؤشرات على تحقيق المدرسة للمعايير التربوية المطلوبة في بيئتها التعليمية، لذا فقد تسابقت الكثير من المدارس للحصول على الاعتماد باعتبار أنها الوحدة الأكثر أهمية في النظام التعليمي، ومن المفترض أن تكون أكثر حرصاً من غيرها على تنفيذ مشروعات الجودة، بل ينبغي أن يكون لها الدور الرائد في ذلك، لأن منتج هذه المدارس هي أغلى ما يملكه المجتمع المصري، (جمال، ٢٠٠٩).

وباستقراء الجهود المتواصلة في مجال التوجه نحو اعتماد المدارس المختلفة، يتبين أن الهيئة اعتمدت حتى أكتوبر ٢٠١٣ ما يقرب من (٢٦٠٠) مدرسة، من خلال زيارة (٥٢٢٠) مدرسة، كما يتبين أيضاً أن محافظة الوادي الجديد حصلت على اعتماد ٢٦٪ من مدارسها وخاصة مدارس مرحلة التعليم الأساسي الموزعة على مراكز المحافظة الخمسة (الخارجة - الداخلة - الزفارة - باريس - بلاط). (<http://www.naqaae.org/media-center/83-naqaae>). (ads).

ولعل ظهور هذه النسبة في محافظة نائية تقع في أقصى الجنوب الغربي لمصر وعلى بعد ألف كيلو متر من العاصمة، يجعل من الضروري الوقوف على هذه التجربة الرائدة لتقييمها، ودراسة العائد التربوي منها، وما إذا كانت هذه المدارس قد سارت على نفس الدرب بعد حصولها على الاعتماد أم حادت عنه .

وفى ضوء ذلك كله تسعى الدراسة الحالية لتقييم مدارس مرحلة التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد، وذلك من منطلق أن "غياب التقويم المؤسسي للمدارس، لا يمثل فقط حاجزا أمام التربويين وأولياء الأمور للحكم على مستوى ضمان استمرارية جودة هذه المدارس بعد حصولها على الاعتماد فحسب، بل يحرمها أيضاً من وجود قاعدة معرفية للتطوير المستقبلي لبرامجها. إذ إن التقويم هو المقدمة المنطقية لعملية التطوير، كما أنه منهيح للحكم يساعدنا على تحديد جوانب القوة وأوجه الضعف وأي عملية جادة لتطوير الجودة والنوعية في مؤسسات التعليم ينبغي أن تبدأ بعملية التقويم". (الملحم، ٢٠٠٧).

أولاً: التطور التاريخي لمبادرات إصلاح التعليم الأساسي في مصر

شهدت مصر منذ ثمانينيات القرن العشرين جهوداً متواصلة لإصلاح التعليم الأساسي وتطويره، ففي عام ١٩٨٠ أعدت وزارة التربية والتعليم خطة لتطوير وتحديث التعليم في مصر، وقد تضمنت الخطة مجموعة من البرامج الرئيسية؛ بهدف تطوير بنية التعليم ومحتواه. (جمهورية مصر العربية، ١٩٨٠).

وعلى الرغم من شمولية هذه الخطة وتكاملها، إلا أن نتائجها كانت محدودة؛ الأمر الذي أدى إلى طرح استراتيجية جديدة لتطوير التعليم؛ بهدف تحقيق ديمقراطية التعليم عن طريق توفير المباني التعليمية؛ للحد من فترات كثافة الفصول، وتحسين جودة التعليم عن طريق تطوير المناهج والوسائل التعليمية، والارتقاء بمهنة التعليم ورفع مستواها المهني والاجتماعي. (سرور، ١٩٨٩).

ومع بداية التسعينيات طرحت وزارة التربية والتعليم وثيقة لتطوير التعليم وتحديثه بعنوان «مبارك والتعليم». نظرة إلى المستقبل»، وقد جاءت هذه الوثيقة لتشخيص واقع التعليم

الأساسي في مصر والذي نتج عنه عدة حقائق من أهمها أن ما يزيد عن ٣٠٪ من الأطفال خارج المدرسة، ونصف عدد المدارس القائمة لا يصلح للاستخدام، وانخفاض المستوى المهني للمعلم مع انخفاض راتبه في نفس الوقت، وقيام المناهج الدراسية والاختبارات على الحفظ والتلقين. (جمهورية مصر العربية، ١٩٩٢).

وللتغلب على الصعوبات وإصلاح الأوضاع القائمة، طرحت الوثيقة رؤية للتطوير قوامها أن التعليم قضية أمن قومي وليس مجرد خدمة تقدم للمواطنين، وقد تضمنت الرؤية عدة محاور للتطوير من أهمها زيادة الاستيعاب، وصيانة المدارس وترميمها، وتحقيق المساواة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، وتطوير المناهج الدراسية، والاهتمام بأحوال المعلم المادية وغيرها. (UNESCO, 1990).

وبنهاية عام ١٩٩٦ قامت وزارة التربية والتعليم بمخاطبة اليونسكو لتقييم جهود إصلاح التعليم الأساسي في مصر، وقد أثمر تقرير التقييم الذي شمل مختلف منظومة التعليم الأساسي بجانبها الكمي والكيفي عن عدة نتائج تدور معظمها حول حدوث ارتفاع نسبي في معدل الاستيعاب، وزيادة بناء المدارس، وتجديد المدارس المتهاكلة، وزيادة معدل الإنفاق على التعليم، وإضافة موضوعات جديدة للمناهج، وتقديم برامج جديدة لإعداد المعلم. (UNESCO and UNDP, 1996).

ونتيجة لما جاء بهذا التقرير من إيجابيات، برز برنامج إصلاح وتحسين التعليم الأساسي في عام ١٩٩٦ والممول من البنك الدولي والاتحاد الأوروبي والذي بدأ تطبيقه في عام ١٩٩٧ وانتهى في عام ٢٠٠٦، وقد سعى البرنامج لتحقيق جملة من الأهداف أهمها زيادة نسبة قيد الفتيات، وتقليل الفقد في النظام التعليمي، وتطوير نوعية التدريس والتعلم، وتحسين نوعية برامج إعداد المعلمين، وتطوير كفاءة استخدام المصادر البشرية والفيزيقية، وغيرها من الأهداف. (The World Bank, 1996).

وفي عام ٢٠٠٣ طرحت وزارة التربية والتعليم وثيقة المعايير القومية للتعليم وذلك من منظور عالمي مقارن، باعتبارها ركيزة لتوجيه العمل التربوي في كافة مجالاته، وقد اشتملت هذه الوثيقة على معايير ومؤشرات الأداء التربوي في خمسة مجالات رئيسة هي: المدرسة الفعالة، والمعلم، والإدارة المتميزة، والمشاركة المجتمعية، والمنهج ونواتج التعلم (وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧).

وقد توالى بعد ظهور وثيقة المعايير القومية للتعليم، العديد من المبادرات لتطوير التعليم الأساسي والتي منها: (سليمان وعبد العزيز، ٢٠٠٧).

١. مشروع المدرسة الجديدة والذي تم تنفيذه في مائة مدرسة بتمويل من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID).
 ٢. مشروع التعلم النشط: والذي تم تنفيذه في ٩٠ مدرسة بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة.
 ٣. برنامج تطوير التعليم: وقد تم تنفيذه في ٢٠ مدرسة بتمويل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.
 ٤. مشروع المدرسة الفعالة: وقد تم تنفيذه في ٤٠٠ مدرسة بتمويل من الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي.
 ٥. برنامج جوائز التميز المدرسي والذي تم تنفيذه في أكثر من ٢٥٪ من المدارس الابتدائية بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وفي إطار هذا البرنامج تم وضع دليل للجودة في المدارس المصرية استناداً للمعايير القومية للتعليم.
- واستكمالاً لمسيرة المبادرات المصرية لتطوير التعليم الأساسي فقد قامت وزارة التربية والتعليم بالعديد من الاتفاقيات المحلية والدولية في هذا المجال، ومنها:
- (http://www.mcit.gov.eg/Ar/Media_Center/Press_Room/Press_Releases/2841)
١. بروتوكول التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في عام ٢٠٠٢، وذلك بشأن مشروع المدارس الذكية.
 ٢. مبادرة أكاديمية البحث العلمي في عام ٢٠٠٢ بتبني مشروع "مليون يوم" لتطوير التعليم بالمشاركة مع مشروع الألفية التابع للأمم المتحدة؛ بهدف دمج استخدام تكنولوجيا المعلومات في العملية التعليمية.
 ٣. اتفاقية تعاون بين وزارة التربية والتعليم والاتحاد الأوروبي لتنفيذ مشروع بناء شبكة من المدارس المتطورة بمرحلة التعليم الأساسي خلال الفترة من يناير ٢٠٠٠ إلى مايو ٢٠٠٨.
 ٤. بروتوكول التعاون بين وزارة التربية والتعليم ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وشركة اوراكل في عام ٢٠٠٣، وذلك بهدف توظيف التكنولوجيا في التعامل مع المناهج الدراسية بطريقة إلكترونية.
 ٥. اتفاقية تعاون بين وزارة التربية والتعليم وشركة اوراكل ايجيبت في ٢٠٠٤، لتنفيذ مبادرة Oracle Internet Academy؛ بهدف إكساب طلاب المرحلة الثانوية مهارات التعامل مع تصميم قواعد البيانات وتطوير تطبيقاتها والبرمجة بلغة جافا وغيرها.

٦. توقيع المبادرة المصرية لتطوير التعليم EEI Egyptian Education Initiative خلال المنتدى الاقتصادي العالمي والذي عقد بمدينة شرم الشيخ في شهر مايو من عام ٢٠٠٦؛ بهدف تمكين الطلاب والمدرسين والمديرين والإداريين بمدارس المرحلة الإعدادية من زيادة استخدامات التطبيقات الخاصة بتكنولوجيا التعليم.

وقد جاء إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد لتكون الخطوة الفارقة نحو تحسين أداء المؤسسات التعليمية المصرية، حيث صدر القانون رقم ٨٢ لعام ٢٠٠٦ بشأن إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، وذلك لدعم المدارس المصرية؛ لتطبيق معايير الجودة وتطوير نظم ضمان الجودة الداخلية بها، وتحقيق تحسين مستمر بغرض منح شهادات الاعتماد للمؤسسات التي تستوفي المستويات المنشودة. (جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٦)

ولأول مرة في تاريخ مصر يتم اعتماد كادر خاص مستقل بالقائمين على العملية التعليمية (مليون و٢٠٠ ألف معلم) عن قانون العاملين المدنيين بالدولة بأعباء مالية تقارب ٤ مليارات جنيه، وذلك بصدر قانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٠٧ بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم ١٢٩ لسنة ١٩٨١. (جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٧)، ولعل ظهور هذا القانون يأتي نتيجة لتوجهات السياسة التعليمية التي ركزت إلى الركود في الآونة الأخيرة بالمدارس، وعلاجاً للعديد من السلبيات التي تعاني منها مهنة التعليم بحالتها الراهنة. وفي ضوء كل هذه المبادرات يتضح أن هناك حراكاً مجتمعياً نحو تطوير التعليم الأساسي في مصر، غير أن الواقع المعاش يشير إلى أن هذه المبادرات والاتفاقيات لم تثمر حتى الآن عن منتج تعليمي عالي الجودة، فما زالت الشكوى عامة من ضعف مستوى خريجي المدارس المصرية، وغياب الطلاب بعد مرور شهرين من الدراسة، وتقشي ظاهرة الدروس الخصوصية، وانتشار ظاهرة العنف المدرسي، واستمرار تدني نظرة المجتمع إلى مهنة التعليم؛ نتيجة لضعف إعداد المعلم الذي برز بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة، ومشكلات أخرى كثيرة تتخرب في جسد كل هذه المبادرات.

ولعل السبب في ذلك يرجع إلى غياب الرؤية الاستراتيجية التي تحدد صور نجاح التعليم المدرسي في فترة طويلة نسبياً، وكذلك عدم وضوح الحاجة المجتمعية للإصلاح والتجديد المدرسي في أذهان الكثير من المدارس والأسر والقائمين على شؤون التعليم، والميل إلى استراتيجية النقل والاقْتباس من التجارب العالمية، وعدم مراعاة الاختلافات الثقافية بين الدول.

ثانياً: نشأة مفهوم الاعتماد وتطوره

تواجه المؤسسات التعليمية العربية في عالم اليوم ضغوطاً متزايدة مع بدايات الألفية الثالثة لضمان توفير نوعية ذات مواصفات معينة من الخريجين، ومن ثم أضحت التوجه المطلوب هو إعطاء المؤسسة التعليمية العربية الفرصة لكي تقيم ذاتها، والسير بها نحو ضمان الجودة والاعتماد.

وتحقيقاً لهذا التوجه فقد احتلت مسألة تقييم الجودة وتحسينها في مجال التعليم، مكانة متزايدة على الصعيد العربي، وذلك بسبب إدراك العلاقة التي تربط بين جودة هذا التعليم وتنمية الموارد البشرية من جانب والتنمية الشاملة والمستدامة من جانب آخر. (الخواجة، ٢٠٠٧).

وعلى صعيد الاهتمام المحلي بقضية الجودة في التعليم، فقد نشأت حركة الجودة لإصلاح مؤسسات التعليم في مصر تحت تأثير مجموعة من الضغوط المحلية والإقليمية والدولية، خاصة ما يتعلق منها بضغوط العولمة والتقدم التكنولوجي الهائل والتحديات الاقتصادية التي باتت تطرق أبواب كافة المؤسسات الإنتاجية والخدمية المصرية وفي مقدمتها المؤسسات التعليمية. كما يعد الاتجاه نحو تجويد التعليم المصري انعكاساً لمجموعة كبيرة من المتغيرات المجتمعية التي استهدفت الإبقاء على عملية التعلم في ظل مجموعة من المعايير التي تضمن تغيير الجو العام السائد في المؤسسات التعليمية، فضلاً عن ضمان أن ما يدار في حقل التعليم يتمشى مع المعايير المحلية والعالمية.

وتعود بداية الاهتمام بجودة التعليم في مصر إلى منتصف العقد الأخير من القرن العشرين وحتى الآن، حيث كانت الجودة بآلياتها ومعاييرها العنوان الرئيس للعديد من الندوات والمؤتمرات والتي من أهمها: (مؤتمر إدارة الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي، كلية التجارة - فرع بنها، جامعة الزقازيق، ١١ - ١٢ مايو ١٩٩٧)، (ندوة إدارة الجودة الشاملة في التعليم، مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، جامعة عين شمس، ١٢ نوفمبر ٢٠٠١)، (مؤتمر جودة التعليم في المدرسة المصرية - التحديات والمعايير والفرص، كلية التربية، جامعة طنطا، ٢٨ - ٢٩ إبريل ٢٠٠٢)، (مؤتمر الجودة الشاملة في إعداد المعلم بالوطن العربي لألفية جديدة، كلية التربية، جامعة حلوان، ١٢ - ١٣ مارس ٢٠٠٢)، (مؤتمر الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، كلية التربية - فرع بني سويف، جامعة القاهرة، ٢٩ - ٣٠ يناير ٢٠٠٥)، (مؤتمر تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة بكليات التربية، كلية التربية بقنا، جامعة جنوب الوادي ١٣ - ١٤ إبريل ٢٠٠٥).

أيضا من بين النقالات النوعية التي استهدفت تجويد التعليم قبل الجامعي، الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر ٢٠٠٧/٢٠٠٨ - ٢٠١١/٢٠١٢، وجاءت الخطة في أربعة أبواب تتناول تحليل الوضع الراهن بقصد إحداث نقلة نوعية مستقبلية في التعليم قبل الجامعي، والبرامج ذات الأولوية لهذه الخطة والتكاليف التقديرية لخطة تطوير التعليم ومصادر تمويلها. (جمهورية مصر العربية، وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧)

وأسفرت تلك الجهود والأنشطة عن إعداد مشروع القانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ والذي نص على إنشاء الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم كهيئة مستقلة، وقد تضمن القانون عشرين مادة، هذه المواد تسمية الهيئة وتبعتها ومقرها وتعريف المصطلحات الواردة بها، وأهداف الهيئة وإجراءات تحقيق هذه الأهداف. (جمهورية مصر العربية، رئاسة الجمهورية، ٢٠٠٦)

ولعل انتشار ثقافة الاعتماد في مصر بالصورة الحقيقية والملموسة يرجع إلى بدايات عام ٢٠٠٧ وحتى الآن، حيث شهدت هذه الفترة حراكاً كبيراً من خلال جهود وأنشطة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، خاصة وأن الهيئة قامت بالفعل بإصدار مجموعة من الإصدارات الخاصة بها، والتي تتضمن مجموعة من المعايير القومية التي تتواءم مع المعايير القياسية الدولية لإعادة هيكلة المؤسسات التعليمية وتحسين جودة عملياتها ومخرجاتها على النحو الذي يؤدي إلى كسب ثقة المجتمع فيها. (جمهورية مصر العربية، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، ٢٠٠٨)

ومن خلال تتبع الأدبيات المتعلقة بتطور الاعتماد يلاحظ وجود بعض السمات والخصائص التي طرأت على هذه العملية وهي. (مجيد والزيادات، ٢٠٠٨)

١. كان الاعتماد في بداياته عملية اعتراف رسمي بالمؤسسات التعليمية ولم يكن نظاما لضبط الجودة لبرامج هذه المؤسسات، ونتيجة لذلك فقد تغير دور الاعتماد من مطالبة المؤسسات التعليمية بالإذعان لقرار السلطة إلى أداة للتطوير والتحسين المستمر لهذه المؤسسات.
٢. شهد الاعتماد انتقال تدريجي من التركيز على «التحقق من سير العملية التعليمية وتوفير المستلزمات لذلك إلى التركيز على التغيير والتطوير اللازم للبرامج والمؤسسات.
٣. أصبح الاعتماد ضرورة أمثلتها تطورات الحياة ليس فقط داخل المؤسسات التربوية ولكن عبر المؤسسات التعليمية المجتمعية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: مبررات التوجه نحو اعتماد مدارس التعليم الأساسي في مصر

باستقراء واقع التعليم العربي يمكن ملاحظة تخلفه عن ركب حضارة الألفية الثالثة ويؤكد ذلك العديد من الشواهد والأدلة والتي من بينها تخلف الفكر التربوي في الوطن العربي حيث مازال التعليم العربي يتخبط في متاهات ودوائر لا متناهية من المشاكل والصعوبات التي غالباً ما تحكم على خططه واستراتيجياته بالتعثر وعلى جهوده، ووعوده باليأس وعلى توجهاته وآفاقه بالانطفاء.

كما يلاحظ أن التعليم العربي يعاني من عدم وجود فكر تربوي مستمد من فلسفة تربوية واضحة المعالم توجه العمل التعليمي بكل مكوناته مبرمجة في صورة أهداف تربوية وسياسات وخطط وبرامج وإجراءات تترجم العمل التربوي في مختلف مستوياته ومراحله إلى ممارسة عملية بدلاً من بقائه في مرحلة التصورات والأحلام والآمال وعدم ربط غايات وأهداف التعليم باحتياجات البرامج التنموية في أغلب البلاد العربية.

ونزولاً على أرض الواقع في مصر، فقد حظي الاعتماد في الوقت الراهن باهتمام كبير، لكونه عملية يستجدي منها إصلاح النظام التعليمي، والتحول به من ثقافة الحد الأدنى من الأداء إلى ثقافة الإتقان والجودة، ومن ثقافة التكرار واجترار الماضي إلى ثقافة الإبداع، والتحول من النمطية إلى ثقافة التنوع والخصوصية، والتحول الجزئي من التعلم المعتمد على الآخر إلى التعلم المعتمد على الذات، ومن التحول المعتمد على ثقافة التسليم بالواقع إلى ثقافة التقويم. (عطوة، ٢٠٠٢)

ومما يجدر الإشارة إليه أن مفهوم الاعتماد قد وجد نفسه على ساحة الإصلاحات الهيكلية لمؤسسات التعليم في مصر مع بداية الألفية الثالثة، في إطار التحديات التي فرضت نفسها على ساحة هذه الإصلاحات، مثل الانفجار المعرفي وثورة الاتصالات والعولمة والخصخصة، وما نجم عن هذه التحديات من تداعيات محلية مجتمعية في مصر مثل انتشار البطالة وزيادة حدتها، وانتشار ظاهرة العمالة المؤقتة، وعمالة الشوارع، وتحجيم الوظائف الحكومية.

وقد دفعت هذه التداعيات بضرورة إنجاز مفهوم التحول في إصلاح نظام التعليم بمراجعة شكل ومضمون نظام التعليم الأساسي وضرورة مواكبته للمتغيرات العالمية، وذلك من خلال التركيز على مضمون العملية التعليمية وجودتها واحتياجات المجتمع المتغيرة (عبد النبي، ١٩٩٦). وذلك بعد أن أصبح مفهوم الاعتماد يؤثر على المؤسسات بمستوياتها المختلفة، بحيث يكون نظام الاعتماد إطاراً تنظيمياً متكاملًا يجمع بين وضوح الهدف ووسائل تحقيقه، ومسؤوليات العاملين وواجباتهم المشروعة. (درباس، ١٩٩٤)

- وإجمالاً يمكن بلورة مبررات الأخذ بمفهوم الاعتماد في مرحلة التعليم الأساسي على النحو التالي: (حسين، ٢٠١١)
١. تهيئة المدرسة لتوفير متطلبات الاعتماد التربوي.
 ٢. تباين الإمكانيات المادية والبشرية من مدرسة إلى أخرى؛ مما يستدعي أن تتم عملية التطوير داخل المدرسة، وفق الإمكانيات المتاحة وبجهود القائمين بها.
 ٣. كثرة التحديات والمشكلات التي تواجهها مدارس التعليم الأساسي، والتي تتطلب منها القيام بعمليات التطوير الذاتي لمواجهة هذه التحديات والمشكلات.
 ٤. ضعف الرضا المجتمعي عن الأداء المدرسي وانخفاض تحصيل التلاميذ.
 ٥. ضعف استجابة مدرسة التعليم الأساسي لمقتضيات التطوير التعليمي حولها بسبب شيوع أسلوب الضبط الخارجي الذي لا يراعي بالقدر الكافي الظروف الذاتية للمدرسة. ومن هنا تعززت ثقافة الاعتماد بين المتخصصين والمختصين على حد سواء، كثقافة جديدة قادرة على أن تغير أفكار القائمين على العملية التعليمية نحو التحسين والجودة، وتقدم حلولاً قادرة على تجويد منتج مدارس التعليم الأساسي في مصر.
- بتحليل الدراسات التي تناولت الاعتماد كتوجه جديد في المؤسسات التعليمية، نجد أن هناك الكثير من الدراسات التي اهتمت بهذا التوجه، ومن هذه الدراسات: دراسة (العجمي، ٢٠٠٣) والتي هدفت إلى تحديد المعالم الرئيسة لفلسفة الجودة الشاملة في التعليم والتعرف على متطلبات تطبيق مدارس التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية لأسلوب الاعتماد كأحد أساليب ضمان تحقيق الجودة الشاملة بها، وأسفرت الدراسة عن عدد من النتائج أبرزها تأكيد النظرة التحليلية لمفاهيم الجودة الشاملة في التعليم، فلم تعد مقصورة على جودة المنتج التعليمي فحسب وإنما صارت تشمل كافة عناصر النظام التعليمي وهدفت دراسة النبوي (٢٠٠٦) إلى وضع تصور قابل للتطبيق للتحسين المدرسي الشامل في مدارس التعليم قبل الجامعي في دولة الإمارات العربية المتحدة بحيث يساعد هذه المدارس في الحصول على الاعتماد الأكاديمي، وتوصلت الدراسة إلى وضع تصور مقترح للاعتماد الأكاديمي بدولة الإمارات العربية المتحدة يركز على منطلقات أساسية من خلال تشخيص واقع التعليم قبل الجامعي.
- وجاءت دراسة الملحم (٢٠٠٧) هادفة إلى التعرف على النماذج العملية الناجحة في الاعتماد التربوي، ودراسة مدى الحاجة إلى وجود برامج للاعتماد التربوي مدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية، وأثبتت الدراسة نجاح كثير من نماذج الاعتماد الأكاديمي وتطبيقاتها، وأبرزت الدراسة حاجة التعليم العام في المملكة إلى برامج الاعتماد وتطبيقاته.

وهدفت دراسة جاد (٢٠٠٨) إلى التعرف على أنواع الاعتماد التربوي وشروطه وقواعده ومراحله ومتطلبات تطبيقه بالتعليم العام، لتحقيق الجودة كاتجاه للتطوير، وتوصلت الدراسة إلى أن الكثير من العاملين بمؤسسات التعليم العام ليس لديهم الوعي الكاف بأهم متطلبات الجودة والاعتماد.

وتعرفت دراسة عياد (٢٠٠٩) على مفهوم الجودة وأهميتها وجوانب الوعي بثقافة الجودة وأهميتها لدى معلمي المرحلة الابتدائية، وأظهرت الدراسة أن ثقافة الجودة والاعتماد كانت لدى معلمي المرحلة الابتدائية من عينة الدراسة عالية.

واستهدفت دراسة الشال وعمارة (٢٠٠٩) وضع تصور مقترح لمتطلبات تهيئة مدارس التعليم الأساسي بمحافظة البحيرة للاعتماد وضمان الجودة وأوضح كذلك صعوبات تطبيق الاعتماد وضمان الجودة بهذه المدارس، وذلك في ضوء تجارب وخبرات بعض الدول الرائدة في هذا المجال، وتضمنت هذه الدراسة، دراسة ميدانية لتحديد مدى توافر متطلبات تهيئة المدارس للاعتماد وضمان الجودة بمدارس التعليم الأساسي بمحافظة البحيرة.

واستهدفت دراسة مصطفى (٢٠٠٩) التعرف على أهم الأساليب المستخدمة في تحقيق الجودة والاعتماد في المؤسسات التعليمية في بعض الدول المتقدمة وبعض الدول العربية وتحديد أبرز نقاط الاختلافات في برامج تحقيق الجودة والاعتماد الأكاديمي المصري والعربي والعالمي ومدى الاستفادة منها.

وحاولت دراسة المالكي (٢٠١٠) التعرف على درجة إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي، ودرجة أهمية تلك المعايير ودرجة أهمية توفر متطلبات تطبيقها في مدارس التعليم الثانوي العام من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة جدة، وتوصلت الدراسة إلى أن درجة إمكانية تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام كانت عالية.

واستهدفت زايد (٢٠١٠) من دراستها تحديد متطلبات إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي في مدارس التربية الخاصة الابتدائية بمحافظة سوهاج، وتوصلت الدراسة الميدانية إلى أن معظم متطلبات تحقيق معايير إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي غير محققة في مدارس التربية الخاصة الابتدائية.

وحاول كل من السيسبي، وعشبية (٢٠١١) الوصول لمفهوم ثقافة الجودة الشاملة، وتحديد مكوناتها وأبعادها والكشف عن مستواها بمدارس التعليم العام، وما إذا كان مستوى هذه الثقافة بالمدارس المعتمدة، يختلف عنه بالمدارس غير المعتمدة، وبمدارس الريف عنها بمدارس الحضر، وأسفرت نتائج الدراسة عن أن مستوى ثقافة الجودة الشاملة بمدارس التعليم العام بصفة عامة متوسط سواء كانت هذه المدارس معتمدة أم غير معتمدة ريفية أم حضرية.

وتعرف عكاشة (٢٠١٢) من خلال دراسته على أهم المعوقات التي تحول دون تأهل مدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج للحصول على الاعتماد التربوي، وأهم خطوات تطبيق الجودة في مدارس التعليم العام، وكانت أهم نتائج الدراسة قصور فريق الجودة في التعبير عن رؤية ورؤية المدرسة بطرق مبتكرة وقصور مراجعتها ونشرها على الإنترنت، وضعف القدرة على التخطيط وتحديد مشكلات المدرسة، وضعف الاهتمام بوحدة التدريب واستثمار مخرجاتها. أما بالنسبة للدراسات الأجنبية فهناك دراسة ماكبيث ومورتي مور (MacBeath, and Mortimore, 2001) والتي هدفت إلى الوصول لطريقة صحيحة للحكم على أداء المدارس من خلال قياس فعاليتها بناءً على تقييم الطلاب مع الأخذ في الاعتبار تأثير العوامل الأخرى وأثرها على فئات الطلاب المختلفة. ومن أبرز نتائج الدراسة أن الفروق بين المدارس في التحصيل والتقدم في المهارات الأساسية أكثر وضوحاً في المرحلة الابتدائية من المرحلة الثانوية مما يشير إلى أهمية هذه المرحلة في تحديد أداء الطلاب مستقبلاً.

وأجرى الغامدي (Alghamdi, 2006) دراسة لمعرفة أثر التقييم الشامل على التطوير المدرسي بمحافظة العقيقي بمنطقة الباحة في المملكة العربية السعودية، ومن أبرز نتائج الدراسة أن التقييم على العموم أدى إلى توفير تغذية راجعة جيدة للعاملين في المدارس والإدارة التعليمية، وأن المعلومات التي وفرها التقييم الشامل كمقياس للجودة كانت مفيدة في بناء خطة تطوير المدرسة.

وهدف دراسة إدارة ماساشوستس للتعليم (Massachusetts Department of Elementary and Secondary Education, 2008) إلى التعرف على مدى ترحيب الأفراد بإدارة ماساشوستس للتعليم الابتدائي والثانوي ببرامج ضمان الجودة، وأسفرت الدراسة عن حاجة بيئة العمل لدرجة كبيرة من التغيير الثقافى؛ لتلاءم مع متطلبات الجودة، وأظهرت الدراسة وجود قصور في اللوائح والسياسات المتبعة

وتعرفت دراسة فيليل، نينيتا ونيكولا (Philip, Nineta & Nikola, 2008) على المعوقات والفرص المتاحة أمام الجودة في جنوب غرب أوروبا، وتوصلت الدراسة إلى العديد من المعوقات التي تواجه ضمان الجودة منها: نقص القدرات الإدارية لبعض الأفراد، ونقص الدافعية لدى بعض الأفراد تجاه الجودة، بجانب الافتقار إلى المنافسة عند بعض الأفراد.

وأوضحت دراسة ستوب (Stoops, 2008) مسؤوليات المدارس في ظل نظام الاعتماد وأهداف الاعتماد وكيفية إعداد المدرسة للاعتماد ومجالات الاعتماد، وكيفية عمل التقرير السنوي واتخاذ قرار للاعتماد. وقد سعت الدراسة لتحقيق أهدافها من خلال محورين أساسيين هما التعريف بأنواع الاعتماد وإجراءات الاعتماد.

مشكلة الدراسة :

استطاعت المدرسة الغربية الخروج من وضع مأزوم فرضه عليها ظرف التحول من متطلبات مرحلة إلى تحديات مرحلة أخرى مختلفة، فبعد أن اجتازت هذه المدرسة أزمة الفاعلية والكفاءة، نجحت أيضاً في مواجهة ظرف التحول من الحداثة إلى ما بعدها، ومن حضارة الصناعة إلى حضارة المعلومات، في الوقت الذي تواجه فيه المدرسة العربية أزمة من نوع آخر وهي النضال فقط من أجل البقاء في عالم يحكمه منطق السوق والمنافسة.

والمدرسة المصرية بوصفها جزءاً من التعليم في العالم العربي، ليست بعيدة عن ما يواجهه من أزمات، كما أن المتتبع للأوضاع التعليمية بها يلحظ أن المجتمع المحلي لم يتوقف لحظة عن توجيه النقد لها ولبرامجها، ولعل ذلك راجع إلى عدة أسباب منها وجود نقص كبير في الإمكانيات المادية في المؤسسات التعليمية من حيث تجهيزات هذه المدارس والإمكانيات المتاحة من معامل وأجهزة علمية ووسائل تعليمية متطورة، ومدارس ملائمة من حيث المساحة والحجم والفراغات المتاحة للأنشطة والمكتبات وقاعدة بيانات وفنيين على معرفة تامة بتوظيف هذه البيانات. (الشال وعمارة، ٢٠٠٩). وما ترتب على ذلك كله من إخفاق المدرسة المصرية في تحقيق أهدافها التعليمية والاجتماعية، وتدني معايير تحصيل التلاميذ، وانفلات سلوكياتهم. ومع تصاعد موجات النقد اللاذع للمدرسة المصرية، تعالت بعض الأصوات إلى ضرورة توجيه كيان المؤسسة التعليمية نحو ضمان الجودة والاعتماد، حيث تعد الجودة أحد أهم الوسائل والأساليب لتحسين نوعية التعليم والارتقاء بمستوى أدائه، فضلاً عن أن الجودة لم تعد بديلاً تطبقه المدرسة المصرية، بل أصبح ضرورة ملحة يفرضها واقع هذا القطاع، خاصة «بعد أن احتل هذا المدخل مكاناً تحت الأضواء في العالم المتقدم» (محمد، ٢٠٠٢م)، باعتباره من أحدث التقنيات التربوية التي أجمع الباحثون على أنه أفضل الأساليب، لتطوير وتجويد التعليم الأساسي، كما أن حصول المدرسة على الاعتماد يدل على تحقيق الجودة الفاعلة وكفاءة العملية التعليمية وفعالية المدرسة في تحقيق أهدافها العامة والسلوكية بشكل فاعل وتحقيق التعلم الإيجابي.

وعلى الرغم من حصول عدد من مدارس التعليم الأساسي على الاعتماد إلا أن الواقع يشير إلى أن هناك مظاهر سلبية متعددة بمدارس التعليم الأساسي المعتمدة؛ بسبب عدم وجود سياسة تعليمية عامة وثابتة للدولة، والافتقار لوجود إطار مرجعي واضح ومحدد لتقييم الأداء داخل هذه المؤسسات التعليمية. (عبد الحميد، محمود، ٢٠٠٥).

كما تعاني بعض مدارس التعليم الأساسي المعتمدة من قلة وتهالك المباني والتجهيزات بهذه المدارس، كما أنه ما زالت حتى الآن نسبة كبيرة من مدارس التعليم الأساسي تعمل بنظام الفترتين مما يؤثر سلباً على وضعية المدرسة في مدى استحقاقها للاعتماد من عدمه (محمد،

٢٠٠٢م)، الأمر الذي انعكس سلباً على نوعية الناتج التعليمي من المهارات والمعارف، وأدى إلى تقديم وجبات تعليمية قاصرة ورخيصة للتلاميذ.

ومما يجدر الإشارة إليه أيضاً أن نمط الإدارة والتمويل بمدارس التعليم الأساسي المعتمدة مجرد وحدة تنفيذية طرفية، لا تملك القدرة على تعديل خططها وبرامجها، بل وتعجز عن مواجهة واستيعاب التغيرات والتحديات المجتمعية بقدرتها الذاتية، وباتت تنفذ السياسات والخطط المركزية بشكل حريفي يفتقر إلى التغذية المرتدة والنقد الذاتي، وغاب عن قائمة وظائفها وأدوارها دورها في النهوض مهنيًا بمستوى العاملين بها، ودورها في البحث عن حلول للمشكلات التعليمية والإدارية التي تعوق أداءاتهم من خلال بحوث الفعل ومشروعات التطوير. (مدبولي، ٢٠٠٩)

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن العائد من الجودة والاعتماد لم يكن مكافئاً لما أولته الدولة لهما من اهتمام، حيث أشارت دراسة (البحيري، ٢٠٠٩) أن برنامج الجودة لم يطور المستوى العلمي بأي شكل، فمأهول الاستهلاك الطاقات في ملء نماذج واستمارات، وإلقاء محاضرات جدواها في تطور العملية التعليمية محدود للغاية إن لم يكن منعدماً.

من ناحية أخرى عمليات تنفيذ نماذج ومعايير الجودة ما زالت لا تتج توفيقاً عند الطلاب، حيث ما زال التركيز على قياس التذكر واسترجاع المعلومات إضافة إلى ذلك لا يوجد دليل على قياس المهارات العقلية العليا. (كساب ٥٨١-٥٨٢). فضلاً عن أن ما يطبق من مشاريع للتطوير وما يروج له من خطط واستراتيجيات لم تقدم للتعليم المصري الكثير.

ويضاف إلى ذلك أيضاً أن الجهود الحثيثة التي تبذل في مجال الجودة والاعتماد منذ عام ٢٠٠٠ ظلت حبراً على ورق ولم يحدث شئ يذكر على أرض الواقع سوى اختبار الكادر والذي تم الغائه نتيجة عدم جدواه. (عزب وإسماعيل، ٢٠٠٩)

هذا وينقص القيادات الإدارية في المدارس المعتمدة المهارات اللازمة لإدارة التغيير، فأغلب هذه القيادات بين سن الخمسين والستين، ولا يرغبون في إحداث نوع من التغيير في المهام الموكلة إليهم بحكم مناصبهم، فتقافة الجودة التي تنتشر وتسود حولهم لا تجد في واقع الأمر صدى ملموس في فكر هذه القيادات، بل توقعات من التغيير يشوبها الحذر في تحقيق الأهداف التي تشهدها عمليات التغيير تلك (ناس، ٢٠١٠)

وإذا كانت محافظة الوادي الجديد قد احتلت المركز الأول في حصول مدارسها على الاعتماد، وبالرغم مما سجلته تقارير اعتماد تلك المدارس من العديد من نقاط القوة والقليل من نقاط الضعف؛ إلا أن هذه التقارير لم يصاحبها زيادة مشابهة في التطوير النوعي، حيث يطنى على جميع الأنشطة المرتبطة بالاعتماد والتي تمت بهذه المدارس المعتمدة الطابع الوثائقي (تستيف الأوراق)، حتى أن بعض المعلمين كانوا يقضون ٩٠٪ من اليوم الدراسي في استيفاء

النماذج والاستمارات، كما وصل الأمر ببعض المدارس ومن كثرة الأوراق التي تتعدى الآلاف، إلى استئجار سيارة للسفر بها إلى فرع الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد بمحافظة أسيوط؛ لتسليم ملف الاعتماد.

وقد تبين للباحث من خلال زيارته المتكررة لعدد من مدارس التعليم الأساسي المعتمدة بالمحافظة ومن خلال مشاركته كعضو في فريق المشاركة المجتمعية بإحدى المدارس - أن عائد الجودة والاعتماد لم يتعدى الشكل دون المضمون، حيث تم التركيز على تحسين بعض الممارسات المرتبطة بالقدرة المؤسسية التي تمثلت في صيانة دورات المياه وطلاء القاعات الدراسية وتجميل مداخل المدرسة وإضفاء الطابع الجمالي على أركانها.

وفي المقابل لم يكن هناك أي تطور ملحوظ في مجال الفاعلية التعليمية، إلى الحد الذي جعل إحدى المدارس المعتمدة - والتي كانت تحصد باستمرار المركز الأول في مرحلة التعليم الأساسي - تحصل على مركز متأخر في نفس العام التي حصلت فيه على الاعتماد.

وبإجراء مقابلة غير مقننة للباحث مع فريق الدعم الفني بإدارة الداخلة التعليمية، تبين وجود العديد من السلبيات التي يتم رصدها مع كل زيارة للمدارس المعتمدة، ومن هذه السلبيات: التغيير المستمر لقيادات المدارس المعتمدة، وانتقال الكوادر المدربة على فكر الجودة من مدرسة إلى أخرى وإحلال غيرهم من المعلمين المستجدين ذوي الخبرة القليلة في مجال الجودة والاعتماد، وأصبح الفكر المعارض للجودة في المدرسة هو قائد عملية التطوير بحكم الأقدمية، كما أصبح الهدف هو الحصول على الاعتماد كرخصة وليس على الجودة وبالتالي أصبحت لدينا مدارس معتمدة بلا جودة.

كما أظهرت المقابلة أيضاً أنه لا توجد قاعدة بيانات لكل مدرسة معتمدة، كما أن الدورات التدريبية الخاصة بالجودة يقوم بها أعضاء إدارة التدريب بالإدارة التعليمية وليس فريق قياس الجودة الذي لديه الخبرة والممارسة اليومية.

وتبين أيضاً من خلال المقابلة أن القائمين على وحدة التدريب بالمدارس المعتمدة هم المعلمون الذين ليس لديهم جدول دراسي، كما أنهم لم يحصلوا على دورات تدريبية تؤهلهم لإدارة هذه الوحدة، والتي تعد مركز صقل الجودة بالمدرسة.

وتأسيساً على ما سبق يمكن بلورة مشكلة الدراسة في: أنه بالرغم من حصول مدارس التعليم الأساسي بمحافظة الوادي الجديد على الاعتماد وحصدها للمركز الأول في عدد المدارس المعتمدة، إلا أن الواقع لهذه المدارس المعتمدة لا يلبي تطلعات المجتمع المدرسي والخارجي، ولا تطلعات المسؤولين حيث إن هذه المدارس، تعاني من قصور في تنظيمها التربوي والتعليمي والإداري والمهني، وأن محاولات التحسين والتطوير كانت تعتمد في مجملها على خبرات تأخذ

في مجملها الطابع الشخصي من جانب، ومن جانب آخر تأخذ محاولات التحسين لعنصر دون عنصر مما أحدث انفصام كان له الأثر السلبي على النظام التعليمي.

ومن أجل التعرف على حقيقة هذه المشكلة، وتحديدها بشكل علمي دقيق تم التوجه إلى إعداد دراسة علمية في محاولة لتقييم واقع هذه المدارس المعتمدة، وذلك من منطلق أن تحقيق الجودة في أي عمل لا يتأتى إلا من خلال معرفتنا لمعوقاته التي تواجهه، والعمل على نحو فعال للتغلب على هذه المعوقات، لذا يعد هذا البحث محاولة متواضعة، لرسم أطر، ومعالج مقترحة لوضع المسؤولين عن التعليم الأساسي في أفق المستقبل المنظور بغية التحول بمدارسه المعتمدة من التنظير إلى التطبيق.

أسئلة الدراسة :

1. ما التطور التاريخي لمبادرات إصلاح التعليم الأساسي في مصر؟
2. ما مبررات التوجه نحو اعتماد مدارس التعليم الأساسي في مصر؟
3. ما واقع التحليل البيئي لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد؟
4. ما الرؤية المقترحة لضمان التحسين المستمر لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة؟

أهداف الدراسة :

تهدف الدراسة الحالية إلى التوصل لرؤية مقترحة تضمن التحسين المستمر لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة من خلال التعرف على التطور التاريخي لمبادرات إصلاح التعليم الأساسي في مصر، ومبررات التوجه نحو اعتماد مدارس التعليم الأساسي في مصر، وواقع التحليل البيئي لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد.

أهمية الدراسة :

1. تمثل المدرسة القاعدة الأساسية في بيئة التعلم وأهدافها، وهي المدخل للنشاطات الإنسانية كلها بأبعادها المختلفة، لذا يجب الاهتمام بجودة أداء هذه المؤسسة.
2. أضحى الاعتماد اتجاها عالميا يعول عليه كثيرا في شتى الأنشطة والإجراءات ذات العلاقة بإنشاء المؤسسات والبرامج التعليمية فقد كان لزاما أن تتصدى الجهود البحثية العلمية لهذا الموضوع.
3. تأتي هذه الدراسة متزامنة مع التطلعات الراهنة لتطوير المدارس المصرية، والجهود الحديثة التي تبذلها وزارة التربية والتعليم من أجل إعداد المدارس للوصول إلى معايير الجودة والحصول على الاعتماد.

٤. تشكل الدراسة الحالية دليلاً إرشادياً للمسؤولين عن التعليم بمحافظة الوادي الجديد والذي يمكن من خلاله التعرف على واقع المدارس المعتمدة بالمحافظة ونقاط القوة والضعف فيها، والسبل الكفيلة لضمان استمرارية تطوير وتحسين مستوى أداء هذه المدارس.
٥. تعد هذه الدراسة بمثابة تغذية راجعة للهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد عن مستوى المدارس التي تقوم باعتمادها بالقدر الذي يجعلها تعيد النظر في إجراءاتها التنظيمية والإدارية والتي من شأنها تجويد ممارساتها وإجراءاتها التي تقوم بها.

محددات الدراسة :

تم اختيار محافظة الوادي الجديد باعتبارها المحافظة التي يوجد بها أكبر عدد من المدارس المعتمدة على مستوى الجمهورية، وبناء على ذلك تم اختيار أفراد عينة الدراسة من قيادات ومعلمي هذه المدارس المعتمدة باعتبارهم أكثر الأفراد إدراكاً وتشخيصاً لواقع هذه المدارس، وقد تم تطبيق أداة الدراسة خلال شهر مارس ٢٠١٤.

التعريف بالمصطلحات :

محافظة الوادي الجديد: تقع محافظة الوادي الجديد في الجنوب الغربي لمصر بالصحراء الغربية ويحدها من الشرق محافظات المنيا، أسيوط، سوهاج، قنا وأسوان، ومن الغرب حدود مصر مع ليبيا ومن الشمال محافظات مطروح والواحات البحرية التابعة مدينة السادس من أكتوبر ومن الجنوب حدود مصر مع السودان. (جمهورية مصر العربية، محافظة الوادي الجديد، ٢٠١٠)

الاعتماد: يعرف الاعتماد بأنه العملية التي يتم استخدامها لضمان أن المؤسسات التعليمية، على اختلاف مستوياتها، تعمل في ظل معايير الجودة التي تهدف إلى تحسين جودة المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والإدارة، والخدمات المقدمة. (البيلاوي، سعيد وطعيمة، ٢٠٠٦)

ويعرف الباحث الاعتماد إجرائياً في هذه الدراسة البحث بأنه: عملية تقييم تخضع لها المدرسة من قبل إحدى هيئات الاعتماد استناداً إلى معايير محددة، ثم تقرر هذه الهيئة أن المدرسة قد استوفت الحد الأدنى من المعايير فتصبح معتمدة لفترة زمنية محددة.

مدارس التعليم الأساسي المعتمدة: يعرفها الباحث إجرائياً بأنها المدارس التي حصلت على رخصة الاعتماد من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وذلك بعد استيفائها لكافة المعايير والممارسات الخاصة بمجالتي القدرة المؤسسية والفعالية التعليمية.

تحليل (SWOT): يعرف تحليل SWOT بأنه أداة من الأدوات العلمية وأشهر نماذج التخطيط الاستراتيجي التي تستخدم في تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمختلف المؤسسات والمنظمات، ويعتمد على جوانب القوة والضعف للبيئة الداخلية والفرص والتهديدات للبيئة الخارجية. ونجد اسم تحليل SWOT يرمز إلى الأحرف الأولى من نقاط القوة Strengths، نقاط الضعف Weaknesses، الفرص المتاحة Opportunities، التهديدات المحتملة Threats. (دغموش، ٢٠٠٤).

نقاط القوة Strengths: يقصد بها مجموعة العوامل الموجودة داخل المؤسسة، والتي تتميز بها عن غيرها، وتسهم بشكل إيجابي في أداء العمل بطريقة ممتازة وتزيد من قدرتها التنافسية. (محمد، أبويكر ورشدي، ٢٠٠٢)

وتعرف إجرائياً في البحث الحالي بأنها المزايا والإمكانات التي تتمتع بها مدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد بالمقارنة بما تتمتع به المدارس الغير معتمدة. **نقاط الضعف Weaknesses:** يقصد بها جوانب الضعف والقصور في الإمكانيات والمهارات والموارد داخل المؤسسة والتي تؤثر سلبياً عن الأداء داخل المؤسسة ويعوقها عن تحقيق الأهداف المستقبلية المرجوة.

وتعرف إجرائياً في البحث الحالي بأنها قصور الإمكانيات والمشكلات التي تعوق مدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد عن المنافسة بفاعلية كما أنها تقلل من رضا المتعاملين معها. (العارف، ٢٠٠٠)

الفرص المتاحة Opportunities: تعرف بأنها عناصر داعمة وخدمات تطرح من المجتمع الخارجي لمساعدة المنظمات والمؤسسات على التطور والتقدم ويجب عليها استغلالها لتحقيق أهدافها الاستراتيجية. (العارف، ٢٠٠٠)

وتعرف إجرائياً في البحث الحالي بأنها التغيرات المواتية في البيئة الخارجية لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد والتي تؤثر إيجابياً عليها.

التهديدات المحتملة Threats: تعرف بأنها مجموعة من المعوقات والسلبيات الموجودة في المجتمع الخارجي المحيط بالمدسة وتؤثر سلبياً على العمل داخلها وتؤدي إلى ضعف عملية التطوير والتحديث داخل هذه المؤسسة. (السيد، ٢٠٠٧)

وتعرف إجرائياً في البحث الحالي بأنها التغيرات التي تحدث في البيئة الخارجية في غير صالح مدارس التعليم الأساسي المعتمدة وتؤثر عليها سلبياً.

منهج الدراسة :

يستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يؤسس على وصف الظاهرة محل الدراسة وتصنيف البيانات وتحليلها وتفسيرها بما يتفق وطبيعة المجتمع محل الدراسة، وفي الدراسة الميدانية تم الاعتماد على نموذج التحليل الرباعي لـ SOWT لبناء الاستبانة وتحديد أبعادها وعباراتها وذلك وفقاً للخطوات التالية:

§ تجميع البيانات والمعلومات المرتبطة بمتغيرات الدراسة وبالرؤية المقترحة من الدراسات والبحوث العلمية المرتبطة بموضوع الدراسة وكذلك من التقارير الصادرة عن الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد والخاصة بمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد.

§ تصميم نموذج لتحليل SOWT محدد فيه المحاور الرئيسة له والمتمثلة في نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص المتاحة والتهديدات المحتملة.

§ عقد جلسات عصف ذهني مع فريق قياس الجودة بإدارة الداخلة التعليمية لاستدراج الأفكار العامة حول محاور الرؤية المقترحة، وتجميع تلك الأفكار تحت عناوين فرعية تشير في مضمونها إلى تحليل البيئة الداخلية والخارجية لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد.

مجتمع الدراسة :

تضمن مجتمع الدراسة مدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد والتي بلغ عددها حتى مارس ٢٠١٤ بنحو (٨٥) مدرسة معتمدة موزعة على النحو التالي: إدارة الخارجة التعليمية (٢٩) مدرسة معتمدة - إدارة الداخلة التعليمية (٤٥) مدرسة معتمدة - إدارة باريس التعليمية (٥) مدارس معتمدة - إدارة الفرافرة التعليمية (لا توجد بها مدارس معتمدة حتى الآن) - إدارة بلاط التعليمية (٦) مدارس معتمدة . (محافظة الوادي الجديد، ٢٠١٤).

عينة الدراسة

تم اختيار أفراد العينة من قيادات ومديري ومعلمي وإداريي هذه المدارس بالعينة العشوائية والبالغ عددهم ١٢٤ فرداً ممثلين للإدارات التعليمية الأربعة الموجودة بالمحافظة والتي حصلت بعضاً من مدارسها على الاعتماد، باستثناء إدارة الفرافرة التعليمية والتي لم تحصل أي من مدارسها على الاعتماد حتى مارس ٢٠١٤. ويوضح الجدول التالي توزيع أفراد عينة الدراسة على النحو التالي:

الجدول رقم (١)
توزيع أفراد عينة الدراسة

الإدارة	مدير مدرسة	معلم	أخصائي اجتماعي	أخصائي نفسي	أخصائي حاسب	أخصائي صحافة	أمين مكتبة	المجموع
الخارجة التعليمية	٥	١٢	٥	٣	٤	٥	٦	٤٠
الداخلية التعليمية	١٠	١٥	٦	٤	٥	٧	٦	٥٣
باريس التعليمية	٣	١٠	٢	١	١	٢	٢	٢١
بلاط التعليمية	٣	١٠	٢	١	١	١	٢	٢٠
الجملة								
١٢٤								

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة أعد الباحث استبانة تم تطبيقها على العينة المختارة، وذلك من منطلق أن الاستبانة هي وسيلة للحصول على إجابات عن عدد من الأسئلة المكتوبة في نموذج يُعد لذلك ويقوم المستجيب بملئه بنفسه، والتزم الباحث باختيار العبارات الموضوعية البسيطة السليمة لغوياً، كما حرص على أن تكون عدد العبارات في كل محور مصاغة بصورة لا تؤدي للملل. وتكونت الاستبانة في صورتها الأولية من أربعة محاور بحيث تمثل هذه المحاور أسلوب التحليل الرباعي لـ SOWT: المحور الأول نقاط القوة في مدارس التعليم الأساسي المعتمدة، والثاني نقاط الضعف في مدارس التعليم الأساسي المعتمدة، والثالث يمثل الفرص، والرابع يمثل التهديدات.

وللاقترب أكثر من واقع مدارس التعليم الأساسي المعتمدة قام الباحث بإجراء مقابلة غير مقننة مع فريق قياس الجودة بإدارة الدخلة التعليمية للتعرف منهم على نقاط القوة والضعف في هذه المدارس. كما تم استخدام الملاحظة بالمشاركة من خلال زيارة عدد من المدارس المعتمدة، وباعتبار الباحث أحد أعضاء فريق المشاركة المجتمعية بمدرسة المعصرة الابتدائية التابعة لإدارة الدخلة التعليمية والتي حصلت على الاعتماد في عام ٢٠١٣.

تقنين أداة الدراسة:

اختبار صدق الاستبانة:

تم التحقق من صدق الاستبانة بطريقتين: الأولى، صدق المحكمين، وتم ذلك من خلال عرض الأداة على عدد (١١) من المحكمين المتخصصين في التربية وعلم النفس، وبعض مراجعي الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد؛ للتأكد من صلاحية العبارات، ومدى مناسبتها للمدارس المعتمدة، ولقد حازت عبارات الاستبانة على نسبة اتفاق بلغت (٨٨٪)

تقريباً من آراء المحكمين، كما تم تعديل بعض العبارات، والثانية: صدق الاتساق الداخلي، وقد تبين أن جميع معاملات الارتباط بين أبعاد الاستبانة الأربعة ذات دلالة معنوية عند (0,01) وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (٢)

قيم معامل الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية لها.

مستوى الدلالة	معامل الارتباط	المحور
0,01	0,680	الأول: نقاط القوة
	0,739	الثاني: نقاط الضعف
	0,694	الثالث: الفرص المتاحة
	0,684	الرابع: التهديدات المحتملة

اختبار ثبات الاستبانة:

تم استخدام معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات الاستبانة، وقد كانت قيمة ألفا للاستبانة ككل (0,90)، وبحساب معامل ألفا للأبعاد الأربعة كانت (0,89، 0,88، 0,91، 0,92)، وجميعها معاملات مقبولة وتؤكد الاتساق الداخلي للاستبانة.

الأساليب الإحصائية:

تم إجراء المعالجة الإحصائية للبيانات باستخدام الأساليب التالية:

1. المتوسط الحسابي = مجموع درجات الاستجابة / عدد أفراد العينة
2. متوسط الوزن للمفردة = متوسط مدى التأثير \times متوسط احتمال الاستمرارية وترتبط بالمعادلتين السابقتين بعض المصطلحات التي يجب التعرف عليها وهي:
 - § مدى التأثير: ويعرف بأنه درجة التأثير المحتمل للعوامل البيئية الداخلية والخارجية لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد وتتراوح قيمته بين (1، 5) حيث تعبر الدرجة 5 عن الأثر الأعلى للمفردة إلى أن نصل إلى (1) مستوى التأثير الأضعف للمفردة.
 - § درجة احتمال الاستمرارية وهي تشير إلى إمكانية ظهور كل عنصر ومعرفة مدى بقائه واستمراره، وتتراوح قيمتها من (1، 10) حيث تمثل الدرجة 10 أقصى احتمال للاستمرارية، بينما تعبر الدرجة 1 عن أقل درجة للاستمرارية.
 - § الوزن النسبي المرجح: ويعرف بأنه القيمة الكمية التي تحصل عليها المفردة بالنسبة للمحور الذي تنتمي إليه لمعرفة أثرها ووزنها الكمي إذا ما قورنت بغيرها من المفردات.
3. الاعتماد على الدرجة 3 لتمثل درجة التأثير المتوسط للعبارة، والدرجة 5 لتعبر عن درجة

الاستمرارية المتوسطة للعبارة، وبالتالي فإن الدرجة ١٥ تمثل الوزن النسبي المرجح لتلك العبارات، أي أن العبارات التي تحصل على متوسط وزن نسبي أكبر من أو يساوي ١٥ هي التي تمثل إما نقطة قوة أو ضعف أو فرصة أو تهديد ومن ثم يجب التركيز عليها، أما العبارات التي تحصل على متوسط وزن نسبي أقل من ١٥ فهي تلك العبارات لا تمثل نقطة قوة أو ضعف أو فرصة أو تهديد ومن ثم لا يجب التركيز عليها .

عرض النتائج:

توجد العديد من الطرق التي يمكن استخدامها لتحليل وتحديد مدى أهمية عناصر البيئة الداخلية والخارجية للمدارس المعتمدة، ولعل من أهم هذه الطرق هي طريقة النقاط المرجحة التي تعتمد على رصد عناصر البيئة الداخلية والخارجية في صورة جداول مع تحديد أثر كل عبارة واحتمال بقائها واستمرارها وأهميتها النسبية، ووفقاً لهذه الطريقة تم رصد النتائج في صورة جداول إحصائية على النحو التالي:

نتائج خاصة بمدى تأثير عناصر البيئة الداخلية على المدارس المعتمدة:

تهدف هذه الخطوة إلى تفسير النتائج الخاصة بمدى تأثير عناصر البيئة الداخلية والمتمثلة في جوانب القوة وجوانب الضعف في المدارس المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد، وفيما يلي عرض وتحليل.

النتائج المرتبطة بتلك العناصر

نتائج خاصة بجوانب القوة في مدارس التعليم الأساسي المعتمدة:

تشمل جوانب القوة على ١٨ مفردة ومدى تأثيرها الإيجابي على المدارس المعتمدة في محافظة الوادي الجديد، واحتمال بقائها أو استمرارها في الواقع العملي لدعم هذه المدارس، ويوضح الجدول التالي استجابات أفراد العينة حول هذه المفردات:

الجدول رقم (٣)

مستوى استجابات أفراد العينة حول عناصر القوة في مدارس التعليم الأساسي المعتمدة

م	الفقرات	متوسط درجة التأثير	متوسط احتمالية الاستمرارية	متوسط الوزن النسبي
١	التحديث المستمر لرؤية المدرسة ورسالتها في ضوء المستجدات والتحديات المعاصرة.	٣,٤	٢,٥	١١,٩
٢	استحداث مصادر للتمويل الذاتي لدعم برامج المدرسة التربوية وتنفيذ خططها السنوية.	٣,٢	٥,٨	١٨,٦
٣	حرص المدرسة على دراسة أسباب غياب الطلاب.	٤,٠	٨,٥	٣٤,٠

تابع الجدول رقم (٣)

م	الفقرات	متوسط درجة التأثير	متوسط احتمالية الاستمرارية	متوسط الوزن النسبي
٤	ارتفاع مستوى التحصيل العلمي عند الطلاب.	٢,٤	٤,٧	١١,٢
٥	تدني معدلات المشكلات السلوكية لدى الطلاب.	٣,٧	٧,٨	٢٨,٩
٦	تنفيذ برامج للتدريب والتطوير المهني المستمر للمعلمين والإداريين	٣,٤	٧,٦	٢٥,٨
٧	وجود قاعدة بيانات متكاملة لجميع أعضاء المجتمع المدرسي.	٢,٩	٦,٩	٢٠,٠
٨	تواصل المدرسة مع المجتمع بطريقة تضمن المشاركة في صنع القرار المدرسي.	٣,١	٦,٤	١٩,٨
٩	توظيف نتائج البحوث الإجرائية في حل مشكلات المرحلة الدراسية	٢,٩	٧,٤	٢١,٥
١٠	التقليل من كثافة أعداد الطلاب في الفصول الدراسية.	٢,٣	٤,٨	١١,٠
١١	توفر نظام للحوافز يساهم في عمليات التجديد والابتكار.	١,٨	٣,٠	٥,٤
١٢	زيادة الأنشطة اللاصفية الداعمة للمناهج الدراسية.	٣,٧	٧,٢	٢٦,٦
١٣	توفر البيئة الفيزيائية المناسبة في المعامل والفصول الدراسية.	٣,٩	٧,٨	٣٠,٤
١٤	توفر شروط الأمن والسلامة بكافة مرافق المدرسة.	٣,٦	٦,٧	٢٤,١
١٥	التوظيف الجيد للتكنولوجيا داخل الفصول والمعامل الدراسية.	١,٥	٤,٧	٧,١
١٦	تقديم برامج علاجية للطلاب ذوي صعوبات التعلم.	٤,٣	٧,٨	٣٣,٥
١٧	توزيع المدير للمهام وتقويض الصلاحيات بشكل يساعد على تنظيم سير العمل.	٣,٩	٨,١	٣١,٦
١٨	وجود عيادة مدرسية مجهزة لاستقبال الطلاب وإجراء الإسعافات الأولية.	٢,٣	٥,٨	١٣,٣
	المتوسط الإجمالي	٢,١	٦	١٨,٦

يتضح من الجدول السابق أن عناصر القوة بمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد ذات تأثير متوسط حيث بلغ المتوسط الإجمالي لدرجة التأثير (٣,١) وذلك باعتبار أن ٢ تمثل درجة التأثير المتوسط للعبارة، كذلك فإن احتمال استمرارية هذه العناصر كمصادر قوة بلغ (٦) وهو ما يشير أيضاً إلى الاحتمال المتوسط لاستمرارية هذه العناصر، كما يتضح أيضاً أن ١٢ عبارة حصلت في متوسطات أوزانها النسبية على درجة أكبر من درجة

الوزن النسبي المرجح وهي (١٥)، وبالتالي فهي تؤثر بصورة إيجابية واضحة على المدارس المعتمدة، بينما نجد أن هناك ٦ عبارات حصلت في متوسطات أوزانها النسبية على درجة أقل من درجة الوزن النسبي المرجح وهي (١٥)، وبالتالي فهي تؤثر بصورة سلبية على المدارس المعتمدة.

ثانياً: نتائج خاصة بجوانب الضعف في مدارس التعليم الأساسي المعتمدة

تشمل جوانب الضعف على ١٨ مفردة ومدى تأثيرها السلبي على المدارس المعتمدة في محافظة الوادي الجديد، واحتمال بقائها أو استمرارها في الواقع العملي للمدارس المعتمدة، ويوضح الجدول التالي استجابات أفراد العينة حول هذه العناصر:

الجدول رقم (٤)

مستوى استجابات أفراد العينة حول عناصر الضعف في مدارس التعليم الأساسي المعتمدة

م	الفقرات	متوسط درجة التأثير	متوسط احتمالية الاستمرارية	متوسط الوزن النسبي
١	استخدام المعلمين لطرق تدريس غير ملائمة لطبيعة المنهج الدراسي.	٣,٤	٧,٠	٢٣,٨
٢	الشكلية في ممارسة الأنشطة الطلابية.	٢,٧	٥,٣	١٤,٣
٣	الكثافة العالية للطلاب داخل الفصول.	٣,٦	٧,٣	٢٦,٣
٤	ضعف الاستفادة من نتائج التقييم الذاتي للمدرسة.	٣,٣	٦,٦	٢١,٨
٥	التركيز على الأوراق والمراسلات والعمل الوثائقي على حساب العملية التعليمية.	٣,٩	٧,٦	٢٩,٦
٦	ضعف الإجراءات التصحيحية المتخذة في حالة وجود قصور لا يتفق مع معايير الاعتماد.	٣,٩	٧,٨	٣٠,٤
٧	قلة الخبرات التربوية لدى معلمي العقود والمعلمين الجدد.	٤,٣	٧,٩	٣٤,٠
٨	تدنى مستوى التحصيل الدراسي عند الطلاب في بعض المواد.	٣,٦	٦,٩	٢٤,٨
٩	ارتفاع معدلات العنف لدى الطلاب.	٣,٧	٧,٤	٢٧,٤
١٠	ضعف التجهيزات والمرافق بالفصول والمعامل الدراسية.	٢,٣	٤,٦	١٠,٦
١١	ارتفاع معدلات الغياب بين الطلاب.	٢,١	٤,١	٨,٦
١٢	محدودية انتشار ثقافة الاعتماد بين الأفراد واقتصارها على فكر القليل منهم.	٤,٠	٨,٤	٣٥,٣
١٣	قصور وحدة التدريب بالمدرسة في إحاطة العاملين بمتطلبات ما بعد الاعتماد.	٣,٩	٧,٦	٢٩,٦
١٤	ضعف العلاقة بين المدرسة والمجتمع المحلي.	٤,٣	٨,٤	٣٣,٦
١٥	اعتقاد بعض العاملين بأن تطبيق معايير الاعتماد تعطل العمل والأداء المدرسي.	٣,٧	٦,٩	٢٥,٥

تابع الجدول رقم (٣)

م	الفقرات	متوسط درجة التأثير	متوسط احتمالية الاستمرارية	متوسط الوزن النسبي
١٦	غياب نظام فعال للحوافز والمكافآت التي تحفز العاملين على تطبيق معايير الاعتماد.	٤,٢	٨,٤	٣٦,١
١٧	الاستخدام الضعيف للتكنولوجيا في العملية التعليمية.	٤,١	٨,٢	٣٣,٦
١٨	ضعف اقتناع بعض المعلمين بجدوى تجديد رخصة اعتماد المدرسة.	٢,٩	٥,٦	١٦,٢
	المتوسط الإجمالي	٣,٦	٧	٢٥,٦

يتضح من الجدول السابق أن عناصر الضعف بمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد ذات تأثير كبير حيث بلغ المتوسط الإجمالي لدرجة التأثير (٣,٦) وهو ما يزيد عن درجة التأثير المتوسط للعبارات وهي ٣، كذلك فإن احتمال استمرارية هذه العناصر كمصادر ضعف بلغ (٧) وهو ما يشير أيضاً إلى الاحتمال القوي لاستمرارية هذه العناصر، كما يتضح أيضاً أن ١٦ عبارة حصلت في متوسطات أوزانها النسبية على درجة أكبر من درجة الوزن النسبي المرجح وهي (١٥)، وبالتالي فهي تؤثر بصورة كبيرة وسلبية على أداء المدارس المعتمدة، بينما نجد أن هناك عبارتين فقط حصلت في متوسطات أوزانها النسبية على درجة أقل من درجة الوزن النسبي المرجح وهي (١٥)، وبالتالي فهي تؤثر بصورة ضعيفة على أداء المدارس المعتمدة.

وبتحليل عناصر البيئة الداخلية لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد، يتضح أن قوة الوضع الداخلي لهذه المدارس تعتبر متوسطة حيث بلغ إجمالي النقاط المرجحة (٢٣,٢) كما بلغ متوسط درجة التأثير لهذا الوضع (٣,٣) وهو يقع مباشرة بعد درجة التأثير المتوسط وهي ٣.

كما يتضح أيضاً مجموع متوسطات الأوزان النسبية لعناصر الضعف تزيد عن مجموع متوسطات الأوزان النسبية لعناصر القوة، بما يشير إلى أن الوضع الراهن لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد يعاني من العديد من المشكلات وأوجه القصور التي يمكن أن يؤثر على أدائها، الأمر الذي يؤكد على قلة العائد من حصول المدارس على الاعتماد، وبالتالي ضرورة إيجاد رؤية شاملة لتطوير هذا الوضع.

ثالثاً: نتائج خاصة بتقييم عناصر البيئة الخارجية لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة تهدف هذه الخطوة إلى تفسير النتائج الخاصة بمدى تأثير عناصر البيئة الخارجية

والمتمثلة في الفرص المتاحة التي يمكن استثمارها في تطوير أداء مدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد، بالإضافة إلى التهديدات المحتملة التي يمكن أن تؤثر بالسلب على هذا الأداء، وفيما يلي عرض وتحليل النتائج المرتبطة بتلك العناصر.

نتائج خاصة بالفرص المتاحة

تشمل الفرص المتاحة على ١٣ مفردة ومدى تأثيرها الإيجابي على المدارس المعتمدة في محافظة الوادي الجديد، واحتمال بقائها أو استمرارها في الواقع العملي لدعم المدارس المعتمدة، بالإضافة إلى متوسطات الوزن النسبي لتلك المفردات وترتيبها من حيث درجة الأهمية. ويوضح الجدول التالي استجابات أفراد العينة حول هذه الفرص:

الجدول رقم (٥)

مستوى استجابات أفراد العينة حول عناصر الفرص المتاحة لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة

م	الفقرات	متوسط درجة التأثير	متوسط احتمالية الاستمرارية	متوسط الوزن النسبي
١	توجه وزارة التربية والتعليم نحو تحديث المناهج الدراسية لمواجهة التغيرات المتلاحقة.	٢,٦	٥,١	١٣,٢
٢	دعم مهنية المعلمين ومكانتهم من خلال إنشاء أكاديمية مهنية للمعلمين وكادر خاص بهم.	٣,٥	٧,٠	٢٤,٤
٣	اتجاه الحكومة المصرية لتطبيق مبدأ اللامركزية في الإدارة.	٢,٦	٥,١	١٣,٢
٤	دعم مجلسي الآباء والأمهات لخطوات المدرسة نحو تجديد رخصة الاعتماد.	٤,١	٨,٢	٣٣,٦
٥	توفر نقاط وصول لشبكة الإنترنت بالمدارس بدعم من وزارة الاتصالات.	٢,٢	٤,٥	٩,٩
٦	توفر قاعدة معلومات عن جميع الطلبة بمساعدة مركز المعلومات بالمحافظة.	٣,٦	٧,٢	٢٥,٨
٧	دعم فني مستمر من قبل الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.	١,٨	٣,٦	٦,٤
٨	دور رائد لكلية التربية بالوادي الجديد في إعداد وتدريب المعلمين.	٣,٧	٧,٣	٢٦,٩
٩	توفر مصادر الثقافة في بيئة المجتمع المحيط بالمدرسة.	٢,٢	٤,٥	١٠,٣
١٠	تدريب للمعلمين على أساليب غير تقليدية في التدريس بالمركز القومي للتقويم والامتحانات.	٢,٨	٥,٦	١٥,٥
١١	توفر مرافق الأنشطة والترويح في البيئة المحيطة بالمدرسة.	٣,٥	٧,٠	٢٤,٥
١٢	اهتمام محلي ومجتمعي متزايد بالمدارس المعتمدة.	٣,٤	٦,٧	٢٢,٧
١٣	مراجعة دورية لكافة معايير الاعتماد من قبل فريق قياس الجودة بالإدارة التعليمية.	٣,٤	٦,٩	٢٣,٦
	المتوسط الإجمالي	٣,١	٦,١	١٨,٩

يتضح من الجدول السابق أن جميع الفرص المتاحة لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد ذات تأثير متوسط حيث بلغ المتوسط الإجمالي لدرجة التأثير (١, ٣) وهو ما يقع مباشرة بعد درجة التأثير المتوسط للعبارات وهي ٣، كذلك فإن احتمال استمرارية هذه العناصر كفرص بلغ (١, ٦) وهو ما يشير أيضاً إلى الاحتمال المتوسط لاستمرارية هذه العناصر كفرص يمكن أن تستغلها المدارس المعتمدة في تطوير أدائها، كما يتضح أيضاً أن ٨ عبارات حصلت في متوسطات أوزانها النسبية على درجة أكبر من درجة الوزن النسبي المرجح وهي (١٥)، وبالتالي فهي تؤثر بصورة كبيرة إذا ما تم استغلالها على أداء المدارس المعتمدة، بينما نجد أن هناك ٥ عبارات حصلت في متوسطات أوزانها النسبية على درجة أقل من درجة الوزن النسبي المرجح وهي (١٥)، وبالتالي فهي تؤثر بصورة ضعيفة إذا ما تم استغلالها على أداء المدارس المعتمدة.

ثالثاً: نتائج خاصة بالتهديدات المتاحة لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة

تشمل التهديدات المتاحة على ١٣ مفردة ومدى تأثيرها السلبي على المدارس المعتمدة في محافظة الوادي الجديد، واحتمال بقائها أو استمرارها في الواقع العملي للمدارس المعتمدة، بالإضافة إلى متوسطات الوزن النسبي لتلك المفردات وترتيبها من حيث درجة الأهمية. ويوضح الجدول التالي استجابات أفراد العينة حول هذه التهديدات:

الجدول رقم (٦)

مستوى استجابات أفراد العينة حول عناصر التهديد لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة

م	الفقرات	متوسط درجة التأثير	متوسط احتمالية الاستمرارية	متوسط الوزن النسبي
١	صعوبة المناهج الدراسية وعدم مسابقتها لقدرات الطلاب العقلية.	٤,١	٨,٢	٣٣,٦
٢	محدودية موارد المدرسة المالية واقتصارها على التمويل الحكومي.	٤,٠	٧,٩	٢١,٦
٣	كثرة لجان متابعة المدارس بما يؤدي إلى انشغالها عن العملية التعليمية.	٣,٨	٧,٤	٢٨,١
٤	صعوبة تنفيذ بعض القرارات الوزارية على أرض واقع البيئة المدرسية	٣,٦	٦,٣	٢٢,٧
٥	التغيير المستمر للقيادات التعليمية بالمدارس.	٣,٧	٧,٤	٢٧,٤
٦	غياب ثقافة الجودة والاعتماد بين قيادات مديرية التربية والتعليم وإداراتها المختلفة .	٣,٤	٦,٧	٢٢,٨
٧	المركزية الشديدة التي تدار بها منظومة التعليم المصري.	٣,٨	٧,٧	٢٩,٣
٨	غياب الدعم المجتمعي للمدرسة بعد حصولها على الاعتماد.	٣,٦	٧,٢	٢٥,٩
٩	زيادة معدل الخلطة السكانية في المجتمع المحيط بالمدرسة.	٢,٢	٦,٥	٢٠,٨

تابع الجدول رقم (٦)

م	الفقرات	متوسط درجة التأثير	متوسط احتمالية الاستمرارية	متوسط الوزن النسبي
١٠	التأثير السلبي على طلبة المدارس من وسائل الاتصال والإعلام المختلفة.	٣,٧	٧,٢	٢٧,٠
١١	ضعف اهتمام وزارة التربية والتعليم بمنح حوافز مادية ومعنوية للمدارس المعتمدة.	٤,٣	٨,٦	٢٧,٠
١٢	تأثير الأحداث السياسية الجارية على دافعية الطالب نحو التفوق والتميز.	٣,٥	٧,٠	٢٤,٥
١٣	تباين توجيهات أعضاء قياس الجودة بشأن متطلبات تجديد رخصة الاعتماد.	٣,٦	٧,٢	٢٥,٩
	المتوسط الإجمالي	٣,٧	٧,٢	٢٧,٠١

يتضح من الجدول السابق أن جميع التهديدات المتاحة في البيئة الخارجية لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد ذات تأثير كبير حيث بلغ المتوسط الإجمالي لدرجة التأثير (٣, ١) وهو ما يزيد بكثير على درجة التأثير المتوسط للعبارات وهي ٣، كذلك فإن احتمال استمرارية هذه العناصر كتهديدات بلغ (٧, ٣) وهو ما يشير أيضاً إلى الاحتمال الكبير لاستمرارية تهديد هذه العناصر، الأمر الذي يفرض على المدارس المعتمدة ضرورة الابتعاد عنها، كما يتضح أيضاً أن جميع العبارات قد حصلت في متوسطات أوزانها النسبية على درجة أكبر من درجة الوزن النسبي المرجح وهي (١٥)، وبالتالي فهي تمثل بصورة كبيرة تهديداً يجب الابتعاد عنها.

وبتحليل عناصر البيئة الخارجية لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد، يتضح أن قوة الوضع الخارجي لهذه المدارس تعتبر متوسطة حيث بلغ إجمالي النقاط المرجحة (٢٣) كما بلغ متوسط درجة التأثير لهذا الوضع (٣, ٤) وهو يقع مباشرة بعد درجة التأثير المتوسط وهي ٣.

كما يتضح أيضاً مجموع متوسطات الأوزان النسبية للتهديدات المتاحة تزيد بكثير عن مجموع متوسطات الأوزان النسبية للفرص المتاحة، بما يشير إلى أن الوضع الراهن لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد يعاني من عدة تهديدات تؤثر على أداء مدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد، الأمر الذي يدل على أن هناك ملاحظات كثيرة سلبية على أداء هذه المدارس، مما يفرض ضرورة استثمار الفرص المتاحة في التغلب على هذه التهديدات.

رؤية مقترحة لضمان التحسين المستمر لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة:

بعد أن كشفت الدراسة النظرية والميدانية عن واقع مدارس التعليم الأساسي المعتمدة، وتبين أنها مازالت تقليدية في ممارساتها، وتفتقر إلى العديد من مقومات التطوير، نظراً لعدم اختلاف ممارساتها المهنية عن تلك التي كانت تطبق منذ أكثر من نصف قرن تقريباً، حيث يغلب عليها الجمود والثبات، والتخوف من التجديد ومقاومة التغيير والإصلاح، الأمر الذي يتطلب وضع رؤية مقترحة تتضمن إجراءات فعلية يسترشد بها مسؤولو وأفراد قطاع التعليم قبل الجامعي وخاصة مسؤولي هذا القطاع في الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.

مضمون الرؤية المقترحة:

تحدد الرؤية المقترحة في قيام الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد بالتحضير والإعداد

لـ ”برنامج متابعة وتقييم المدارس المعتمدة“ والإشراف على تنفيذه بكافة المحافظات واختيار أعضاء فريقه ممن يجازونه من أبناء المحافظة، مع إعطائهم رخصة لمتابعة وتقييم المدارس المعتمدة، على أن تقوم الهيئة بتجديد هذه الرخصة كل خمس سنوات. وتكون مهمة فريق ”برنامج متابعة وتقييم المدارس المعتمدة“ مقصورة على المتابعة السنوية للمدارس المعتمدة وكتابة تقارير عن هذه المدارس وإرسالها إلى الهيئة لتقدير هذه التقارير والحكم عما إذا كانت مرضية أو غير مرضية.

وفي حالة حصول المدرسة المعتمدة على تقرير غير مرضٍ مرتين متتاليتين يتم سحب ترخيص الاعتماد منها، ويقوم مدير عام المديرية بنقل مدير المدرسة ومعاقبته على التنصير، وفي حالة حصولها على تقرير مرضٍ مرتين متتاليتين يتم إثابة كافة العاملين بالمدرسة وتكريم مدير المدرسة في احتفالية تعقد كل عامين بمقر وزارة التربية والتعليم.

و ضماناً للموضوعية وعدم التحيز من قبل أعضاء فريق المراجعة الدورية للمدارس المعتمدة - الذين هم في الأساس من أبناء المحافظة- تقوم الهيئة باختيار رئيس فريق المراجعة من قبل محافظة أخرى، على أن تتحمل المديرية التابع لها المدارس المعتمدة تكلفة الإعاشة والإقامة لهذا المراجع. مع مراعاة قيام رئيس الفريق بتقييم أعضاء الفريق، ورفع تقرير تقييم المراجعين مع تقرير المدرسة المعتمدة، إلى الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، وفي حالة حصول أعضاء فريق ”متابعة وتقييم المدارس المعتمدة“ على تقييم غير مرضٍ مرتين متتاليتين، يحق للهيئة سحب ترخيص متابعة وتقييم المدارس المعتمدة منه ولا يحق له التقدم للحصول على الرخصة مرة أخرى.

هذا ويجب الإشارة إلى ضرورة قيام مدير عام مديرية التربية والتعليم بإرسال تعميم لكافة المدارس بضرورة تشكيل فريق للمراجعة الداخلية على مستوى كل مدرسة، على أن يكون رئيس الفريق أحد أعضاء قياس الجودة بالإدارة التابعة لها المدرسة، وتكون مهمة هذا الفريق القيام بفحص الوثائق لكافة مجالات المنظومة المدرسية والتأكد من استيفاء معاييرها وكتابة تقرير نصف سنوي ورفع مدير المدرسة، تمهيداً لرفعه إلى السيد مدير الإدارة، على أن يتضمن التقرير استعداد المدرسة لزيارة فريق "برنامج متابعة وتقييم المدارس المعتمدة". ومما يجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أيضاً أن كل هذه الإجراءات لا تتعارض مع عمل فريق قياس الجودة بالإدارة التعليمية، الذي يجب أن يقوم بتقديم الدعم الفني حسب الخطة الموضوعية للمدارس المعتمدة وغير المعتمدة.

منطلقات الرؤية المقترحة :

١. يعد برنامج متابعة وتقييم المدارس المعتمدة من الخطوات الفارقة في تطوير التعليم، وفي حالة تطبيق هذا البرنامج تطبيقاً صحيحاً، فسوف يفوق العائد منه كافة التوقعات ويلبي كافة الطموحات وأولها طموحات الطالب نفسه ثم طموحات أولياء الأمور والخبراء والمسؤولين.
٢. يجب التفارقة بين برنامج متابعة وتقييم المدارس المعتمدة كتوجه إداري له دور كبير في تطوير مدارس التعليم الأساسي وبين واقع هذه المدارس المملئ بالتحديات التي تقف حجر عثرة في سبيل الحصول على هذا التوجه.
٣. حصول المدرسة على الاعتماد لا يعني نهاية المطاف بل بدايته من خلال البدء في اتخاذ خطوات جادة نحو تحويل كل ما كتب على الورق إلى واقع له نتائج ملموسة.
٤. ضمان استمرارية تقدم المدارس المعتمدة مرهون بتوافر الحماس لدى العاملين، وأول هؤلاء العاملين. هو مدير المدرسة باعتباره ربان السفينة وقائدها والداعم الأول لهذا الضمان.
٥. التقييم المستمر لمدارس التعليم الأساسي التي حصلت على الاعتماد يعد الآلية الأولى لخلق بيئة محفزة على تطبيق معايير الاعتماد ومن ثم توجيه الجهود لتحقيق التوافق بين الإنجازات والتطلعات.
٦. برنامج متابعة المدارس المعتمدة عملية شاملة متكاملة، تأخذ في الاعتبار جميع عناصر المدرسة.

٧. برنامج متابعة وتقويم المدارس المعتمدة ينطلق من الواقع، ويتجه نحو المستقبل ويمثل حاجة ضرورية، للارتقاء بمستوى جودة المخرجات النوعية لهذه المدارس.

رسالة الرؤية المقترحة

يتطلب برنامج متابعة وتقويم المدارس المعتمدة، توفر رسالة يتم من خلالها رسم استراتيجيات شاملة للتقويم بحيث تتضمن كافة عناصر المنظومة، وإدخال التجديدات وتحديد الآليات وفق تصورات واضحة، يشترك فيها أعضاء فريق برنامج متابعة وتقويم المدارس المعتمدة، مع مندوبين عن المديریات والإدارات التعليمية والمناطق التعليمية، وتحت إشراف بعض مراجعي الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد، بحيث تلبى هذه الرسالة حاجات الطلاب والمعلمين والإداريين وتشجعهم على الأداء المتميز، وتهدئ المناخ المناسب للتغيير. مع ضرورة ترجمة هذه الرسالة إلى خطوات عملية وإجرائية، بحيث تصبح أكثر وضوحاً وتحديداً.

متطلبات تنفيذ الرؤية المقترحة:

١. تغيير ثقافة العاملين بالمدارس المعتمدة باعتبار أن ذلك هو الأساس لإصلاح تعليمي.
٢. إيمان كل عضو ببرنامج متابعة وتقويم المدارس المعتمدة، وكل فرد بالمدرسة المعتمدة بجدوى عملية التقويم والمراجعة الداخلية المستمرة، مع ضرورة التغلب على المشاعر السلبية مثل اللامبالاة والنمطية في العمل، وذلك من خلال جعل عملية المراجعة الداخلية والتقويم مهمة أساسية لكل الأفراد ولا تكون مقصورة على أفراد بعينهم، وتكون بدون مقابل بحيث يتولد شعور ذاتي للتطوير داخل كل فرد ولا يكون العامل المالي سبباً في التراخي أو التخلي عن المشاركة في التطوير مع ضرورة مراعاة مكافأة الجهود المتميزة والأعمال المبتكرة.
٣. نقطة الانطلاق في تقويم المدارس المعتمدة بهدف تطويرها هو دراسة البيئة الداخلية والخارجية للمدرسة وتشخيص دقيق لواقعها المعاش واستشراف مستقبلها في ضوء ثقافة مؤسسية مرتبطة بثقافة مصرية أصيلة.
٤. اختزال الإجراءات والأعمال الورقية التي تتطلبها عملية المتابعة والتقويم أو المراجعة الداخلية، والاستعاضة عنها بلجان متابعة ومراقبة في الفريقين لتقييم التطوير على أرض الواقع.
٥. تقليل الحد الأقصى للعبء التدريسي لفريق المراجعة الداخلية للمدرسة، بحيث يمكنهم التنسيق بين مهام ومسؤوليات المراجعة وأعباء التدريس، ويمكن اعتبار ذلك نوع من الحافز لأعضاء هذا الفريق لتحري الدقة والموضوعية أثناء المراجعة.

٦. ابتعاد فريق المراجعة الداخلية عن الشعارات الرنانة والعمل من خلال وضع خطة محددة لتحقيق أهداف كمية وكيفية.
٧. قيام مديرية التربية والتعليم التابع لها المدرسة المعتمدة بالسرعة في تنفيذ مقترحات التحسين الواردة بتقرير فريق المتابعة والتقييم، بحيث تسير عملية التنفيذ موازية وبسرعة مناسبة مع طموحات التطوير.
٨. إعداد سياسات تدريبية إلزامية من قبل إدارة التدريب على مستوى المديرية، وذلك لكل أعضاء فرق المراجعة الداخلية بالمدارس المعتمدة، على أن يقوم بالتدريب أعضاء فريق المتابعة والتقييم على مستوى المديرية، وذلك وفق خطة تدريبية معدة.
٩. ضمان الدعم المستمر من وزارة التربية والتعليم للمدارس، سواء في تقديم العون والإرشاد والمتابعة المستمرة وتشجيع وتقدير الجهود المتميزة.
١٠. إحلال المدارس غير المطابقة لمواصفات الجودة أو تطويرها، بحيث لا يسمح للمدرسة بالاستمرار، إلا في ضوء توافر الحد الأدنى لضمان الجودة في الأداء المدرسي من حيث البنية التحتية والإمكانات المادية الأساسية.
١١. تشجيع إقامة علاقات شراكة فعالة بين المجتمع المدرسي والخارجي، بما يسمح بمشاركة المجتمع المحلي متمثلاً في أولياء الأمور، ورجال الأعمال، والجامعات، وغيرها من الجهات المعنية التي تقدم المساعدات المادية والمعنوية والفنية، وغيرها من الجهود الداعمة لقدرة المدارس المعتمدة على التحسين.
١٢. ضرورة قيام أعضاء فريق متابعة وتقييم المدارس المعتمدة بالنظر إلى رخصة المتابعة والتقييم كحافز يقود إلى العطاء والالتزام والبعد عن التلويح بها كإجراء يمكن من خلاله الإثابة أو العقاب.

خطة تنفيذ الرؤية المقترحة :

- نظراً لأن التقييم هو عملية علمية، ولا يعتمد على العشوائية، لذا فإن نجاح تنفيذ برنامج المتابعة والتقييم للمدارس المعتمدة، مرهون بوجود خطة متكاملة واضحة المعالم، تنطلق من الواقع وتتجه نحو المستقبل، مستهدفة التطوير والتحسين ومعالجة المشكلات الآنية والمتوقعة، وإدخال التجديدات الضرورية لمواجهة التحديات المستقبلية، ويجب أن تتضمن الخطة ما يلي:
١. تطبيق المتابعة والتقييم على الوزارة والمديريات والإدارات بالتوازي مع المدارس.
 ٢. تحليل البيئة الداخلية والخارجية للمدرسة المعتمدة، وتحديد جوانب القوة والضعف والفرص والتحديات.

٣. تحديد المجالات التي تحتاج إلى تقويم، وترتيبها حسب أهميتها.
٤. وضع أهداف التقويم لكل مجال، على أن تتضمن أهداف استراتيجية مستقبلية وأهداف آنية إجرائية.
٥. تحديد الآليات والوسائل المناسبة لتحقيق هذه الأهداف.
٦. وضع معايير للأداء في كل مجال، بحيث يشترك جميع فريق المتابعة في بنائها.
٧. توفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذ برنامج التقويم في المجالات المختلفة بكل مدرسة معتمدة .
٨. وضع خطة زمنية لتنفيذ برنامج المتابعة والتقويم، مع الأخذ في الاعتبار أن البرنامج مستمر.
٩. توزيع المسؤوليات المطلوب إنجازها على فريق البرنامج، مع تعزيز العمل الجماعي.
١٠. وضع نظام للمحاسبية، متضمنا حوافز مادية ومعنوية لأعضاء فريق المتابعة ولأعضاء فريق المراجعة الداخلية.
١١. توفر التغذية الراجعة التي توجه مسار برنامج المتابعة والتقويم باستمرار بحيث يحقق أهدافه المرجوة.

صلاحية الرؤية المقترحة لما وضعت له :

للتأكد من صلاحية الرؤية المقترحة لتحقيق ما وضعت له، تم عرضها على عدد (٥) من المراجعين الخارجيين بالهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد وعلى (٣) من العاملين بإدارة المشروعات بوزارة التعليم العالي، وعلى (٩) من الخبراء في مجال الجودة من بعض اساتذة جامعات أسيوط، والقاهرة، وحلوان، وعلى (١٥) من مديري ومعلمي المدارس المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد، وقد توصل الباحث إلى موافقة ٧٩٪ منهم على الرؤية المقترحة، بينما حظيت الرؤية بموافقة إلى حد ما بنسبة ١٢٪ ولم يوافق عليها ٩٪، وتعد هذه النسبة مرضية لصلاحيتها وقابليتها للتنفيذ بعد موافقة الجهات المعنية.

خلاصة نتائج الدراسة :

١. في ضوء البيانات والمعلومات المستقراة من الأدبيات والدراسات السابقة، وما تم تحليله وتفسيره في الأطر النظرية والميدانية، أسفرت الدراسة الحالية عن النتائج التالية:
١. بات تحقيق الجودة في التعليم واعتماده مطلباً عاماً، تشترك فيه الدول المتقدمة والدول غير المتقدمة.
٢. تشهد مصر حراكاً مجتمعياً نحو تطوير التعليم الأساسي، كما أن هناك رغبة جادة من

- قبل المسؤولين عن التعليم نحو التطوير والإصلاح غير أن الواقع المعاش يشير إلى أن هذه المبادرات والاتفاقيات لم تثمر حتى الآن عن منتج تعليمي عالي الجودة.
٣. يعد إنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد الخطوة الفارقة نحو تحسين أداء المؤسسات التعليمية المصرية.
٤. بالرغم من حصول مدارس التعليم الأساسي بمحافظة الوادي الجديد على الاعتماد وحصدها للمركز الأول في عدد المدارس المعتمدة، إلا أن الواقع لهذه المدارس لا يليب تطلعات المجتمع المدرسي والخارجي، ولا تطلعات المسؤولين، الأمر الذي فرض ضرورة تقييم هذا الواقع في محاولة لتطويره.
٥. تعد قوة الوضع الداخلي لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد (متوسطة)، حيث بلغ إجمالي النقاط المرجحة (٢٣, ٢) كما بلغ متوسط درجة التأثير لهذا الوضع (٣, ٢) وهو يقع مباشرة بعد درجة التأثير المتوسط وهي ٣.
٦. تعد قوة الوضع الخارجي لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد (متوسطة)، حيث بلغ إجمالي النقاط المرجحة (٢٣) كما بلغ متوسط درجة التأثير لهذا الوضع (٣, ٤) وهو يقع مباشرة بعد درجة التأثير المتوسط وهي ٣.
٧. اتضح من تحليل البيئة الداخلية لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد أن مجموع متوسطات الأوزان النسبية لعناصر الضعف تزيد عن مجموع متوسطات الأوزان النسبية لعناصر القوة، بما يشير إلى أن الوضع الراهن لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد يعاني من العديد من المشكلات وأوجه القصور التي يمكن أن يؤثر على أدائها، الأمر الذي يؤكد على قلة العائد من حصول المدارس على الاعتماد، وبالتالي ضرورة إيجاد رؤية لتطوير هذا الوضع.
٨. اتضح من تحليل البيئة الخارجية لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد أن مجموع متوسطات الأوزان النسبية للتهديدات المتاحة تزيد بكثير عن مجموع متوسطات الأوزان النسبية للفرص المتاحة، بما يشير إلى أن الوضع الراهن لمدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد يعاني من عدة تهديدات تؤثر على أداء مدارس التعليم الأساسي المعتمدة بمحافظة الوادي الجديد، الأمر الذي يدل على أن هناك ملاحظات كثيرة سلبية على أداء هذه المدارس، مما يفرض ضرورة استثمار الفرص المتاحة في التغلب على هذه التهديدات.

توصيات الدراسة :

١. تدعيم القرار السياسي للرؤية المقترحة التي خرجت بها الدراسة الحالية وإقرارها.
٢. نزول مسؤولي الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد إلى الميدان والذهاب للمدارس في أماكنها والاستماع لمشكلاتها.
٣. الاهتمام بالمدارس المعتمدة إعلامياً، وذلك لتحفيز غيرها من المدارس للحصول على الاعتماد.
٤. وضع برامج تدريبية خاصة بمديري المدارس لتنمية مهاراتهم وقدراتهم في مجال الجودة والاعتماد.
٥. تهيئة المناخ لتقبل ثقافة الاعتماد، وضرورة توافر أشخاص مدربين، لديهم الدافع لذلك خاصة المعلمين.
٦. ضرورة عمل دليل مفصل بالخطوات والإجراءات اللازمة لما يقترح القيام به بعد حصول المدرسة على الاعتماد وبالتدرج وفي صورة عملية.
٧. ينبغي أن ينتقل الطالب في منهج التعليم الأساسي من مجرد وسيلة استقبال إلى عنصر فعال في تشكيل المنهج ومحاورة المادة العلمية، وإبداء وجهة النظر، وتشكيل شخصية علمية مستقلة.
٨. تقديم دورات تدريبية مفصلة خاصة بكل جزئية، مثلًا التقويم الذاتي، التخطيط الاستراتيجي، وهكذا.
٩. مشاركة الطلاب في تنفيذ كل ما يضمن استمرارية تطوير الأداء بالمدرسة لان الطالب هو محور العملية التعليمية وهو المستهدف الأول من عملية التطوير.
١٠. التطوير المستمر لجودة الأداء بالمدارس المعتمدة بحيث لا يركن المديرون إلى المحافظة على الوضع الراهن للمدرسة بعد الاعتماد، بل يجب عليهم تشجيع جميع أفراد المدرسة للاشتراك في التحسين المستمر للأداء.

المراجع

- إبراهيم، أحمد (٢٠٠٧). تطبيق الجودة والاعتماد في المدارس. القاهرة: دار الفكر العربي.
- أحمد، إبراهيم (٢٠٠٣). الجودة الشاملة في الإدارة التعليمية والمدرسية. الإسكندرية: دار الوفاء
- أحمد، سعيد؛ محمود، صفاء (٢٠٠٦). دليل جودة المدارس المصرية في ضوء المعايير القومية للتعليم. برنامج جوائز الامتياز المدرسي، القاهرة: وزارة التربية والتعليم.

- البيلاوي، حسن؛ سليمان، سعيد؛ وطعيمة، رشدي (٢٠٠٦) الجودة الشاملة في التعليم بين مؤشرات التمييز ومعايير الاعتماد. عمان: دارالمسيرة.
- البحيري، زكي (٢٠٠٩). تطوير التشريعات والقوانين المنظمة للعمل في التعليم العالي بين تحديات الواقع ورؤى المستقبل. المؤتمر العلمي السنوي الأول، التعليم العالي بين تحديات الواقع ورؤى التطوير، جامعة أسيوط، مركز تطوير التعليم الجامعي، في الفترة من (١٢-١٣) ديسمبر.
- جاد، محمد (٢٠٠٨). الوعي بمتطلبات الجودة والاعتماد التربوي لدى العاملين بمدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج. المؤتمر العلمي العربي الثالث، التعليم وقضايا المجتمع المعاصر، جمعية الثقافة من أجل التنمية بالاشتراك مع جامعة سوهاج، في الفترة من (٢٠-٢١) إبريل.
- جامعة الزقازيق (١٩٩٧). المؤتمر العلمي الثاني: إدارة الجودة الشاملة في تطوير التعليم الجامعي. كلية التجارة فرع بنها، في الفترة من ١١ - ١٢ مايو.
- جامعة القاهرة (٢٠٠٥). مؤتمر الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية. كلية التربية، فرع بني سويف، في الفترة من ٢٩ - ٣٠ يناير.
- جامعة جنوب الوادي (٢٠٠٥). مؤتمر تكوين المعلم في ضوء معايير الجودة الشاملة بكليات التربية. كلية التربية بقنا، ١٣ - ١٤ إبريل.
- جامعة حلوان (٢٠٠٣). مؤتمر الجودة الشاملة في إعداد المعلم بالوطن العربي لألفية جديدة. كلية التربية، في الفترة من ١٢-١٣ مارس.
- جامعة طنطا (٢٠٠٢). مؤتمر جودة التعليم في المدرسة المصرية- التحديات والمعايير والفرص. كلية التربية. في الفترة من ٢٨-٢٩ إبريل.
- جامعة عين شمس (٢٠٠١). ندوة إدارة الجودة الشاملة في التعليم. مركز تطوير التعليم الجامعي، كلية التربية، بتاريخ ١٢ نوفمبر.
- جمال، رشا (٢٠٠٩). الجودة الشاملة في تعليم ذوي الاتجاهات الخاصة. القاهرة: دار الفكر العربي.
- جمهورية مصر العربية (١٩٨٠). تطوير وتحديث التعليم في مصر -سياسته وخططه وبرامج حقيقه. وزارة التربية والتعليم، القاهرة: مطابع الوزارة.
- جمهورية مصر العربية (١٩٩٢). مبارك والتعليم -نظرة إلى المستقبل. وزارة التربية والتعليم، القاهرة: مطابع الوزارة.
- جمهورية مصر العربية (٢٠٠٦). رئاسة الجمهورية. قرار رئيس الجمهورية رقم (٢٥) لسنة (٢٠٠٧) بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم (٨٢) لسنة ٢٠٠٦ بإنشاء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، القاهرة: الجريدة الرسمية، العدد الرابع، السنة الخمسون.

جمهورية مصر العربية (٢٠٠٧). الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم قبل الجامعي في مصر: نحو نقلة نوعية في التعليم (٢٠٠٧-٢٠٠٨ / ٢٠١١-٢٠١٢). القاهرة: وزارة التربية والتعليم.

جمهورية مصر العربية (٢٠٠٧). رئاسة الجمهورية. قرار رئيس الجمهورية رقم (١٥٥) لسنة (٢٠٠٧) بتعديل بعض أحكام قانون التعليم الصادر بالقانون رقم (١٢٩) لسنة (١٩٨١). القاهرة: الجريدة الرسمية.

جمهورية مصر العربية (٢٠٠٨). الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد. دليل المراجعة الخارجية لمؤسسات التعليم قبل الجامعي، الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد، يولييه.

جمهورية مصر العربية (٢٠١١). الأكاديمية المهنية للمعلم. وثيقة المستويات المعيارية لضمان جودة واعتماد مؤسسات التعليم قبل الجامعي (مرحلة التعليم الأساسي)، القاهرة.

جمهورية مصر العربية (٢٠١٠). محافظة الوادي الجديد. دليل المحافظة الخارجية: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

حسن، عبد الراضي (٢٠٠٨). تطبيق نظام ضمان الجودة والاعتماد لتطوير التعليم الجامعي وقبل الجامعي. القاهرة: دار الفكر العربي.

حسين، هناء (٢٠١١). معوقات التطوير المدرسي بمدارس الحلقة الأولى من التعليم الأساسي في مصر دراسة تحليلية. مجلة البحث العلمي في التربية، ١٢، ٧٢٧-٧٤٢.

الخواجة، ليلى (٢٠٠٧). قانون إنشاء الهيئة القومية للاعتماد وضمان جودة التعليم والاعتماد - الإيجابيات والتحديات في مجال التعليم العالي- رؤى تطوير التعليم العالي في مصر. "منتدى التعليم العالي". تحرير: منى البرادعي وسامي السيد، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٩١-١١٠.

درياس، أحمد (١٩٩٤). إدارة الجودة الكلية، مفهومها وتطبيقاتها التربوية وإمكانية الاستفادة منها في القطاع التعليمي السعودي. رسالة الخليج العربي، ٥٠، ١٥-٥٠.

دغموش، العربي (٢٠٠٤). نظريات الاستراتيجيات الدولية. المملكة الأردنية الهاشمية. وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

زايد، أسماء (٢٠١٠). متطلبات إدارة الجودة الشاملة والاعتماد الأكاديمي بمدارس التربية الخاصة الابتدائية بمحافظة سوهاج. رسالة ماجستير. جامعة سوهاج. كلية التربية.

سرور، فتحي (١٩٨٩). تطوير التعليم في مصر- سياسته واستراتيجيته وخطة تنفيذه. القاهرة: وزارة التربية والتعليم.

سليمان، سعيد، وعبد العزيز، صفاء (٢٠٠٧). دليل جودة المدارس المصرية في ضوء المعايير القومية للتعليم. برنامج جوائز الامتياز المدرسي، القاهرة.

السيد، محمود (٢٠٠٧). مهارة استخدام نموذج SWOT في التخطيط الاستراتيجي للحصول على الجودة والاعتماد الأكاديمي بمؤسسات التعليم المختلفة. المؤتمر

القومي السنوي الرابع عشر (العربي السادس). آفاق جديدة في تطوير التعليم الجامعي العربي، في الفترة من (٢٥-٢٦) نوفمبر ٢٠٠٧، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي.

السيسي، جمال؛ وعشبية، فتحي (٢٠١١). ثقافة الجودة الشاملة بمدارس التعليم العام على ضوء تطبيق نظام ضمان جودة التعليم والاعتماد. مجلة مستقبل التربية العربية. مارس، ٦٩، ٩-١٣٦.

النشال، محمود؛ عمار، سامي (٢٠٠٩). متطلبات تهيئة مدارس التعليم الأساسي بمحافظة البحيرة لتطبيق الاعتماد وضمان الجودة- دراسة ميدانية. مجلة كلية التربية. الزقازيق. ٢(٦٤)، ٢٩٩-٤١٤.

العارف، نادية (٢٠٠٠). الاستراتيجية: إدارة الألفية الثالثة. الإسكندرية: الدار الجامعية.

عامر، ناصر (٢٠٠٥). معوقات تأهيل الإدارة المدرسية في مصر للأيزو. وإمكانية الاستفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة للتغلب على هذه المعوقات. بحث مقدم للمؤتمر السنوي الثالث عشر الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية، الجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية وكلية التربية ببني سويف، جامعة بني سويف، في الفترة من ٢٩-٣٠ يناير.

عبد الحميد، محمد؛ محمود، أسامة (٢٠٠٥). استراتيجية مقترحة لتطوير منظومة إعداد المعلم في ضوء معايير الاعتماد لبعض الدول. المؤتمر السنوي الثالث عشر للجمعية المصرية للتربية المقارنة والإدارة التعليمية بالتعاون مع كلية التربية ببني سويف «الاعتماد وضمان جودة المؤسسات التعليمية»، في الفترة من (٢٤-٢٥) يناير، ج٢، القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٧٧-٤١٧

عبد النبي، سعاد (١٩٩٦). إدارة الجودة الشاملة، مدخل لتطوير التعليم الجامعي بمصر. جامعة عين شمس، مجلة كلية التربية. ٢٠(٣)، ٩-٤٩

العجمي، محمد (٢٠٠٣). متطلبات تحقيق الجودة الشاملة في مدارس التعليم الثانوي العام بجمهورية مصر العربية في ضوء أسلوب الاعتماد المؤسسي الأكاديمي. الثقافة والتنمية. ٩١٧-١٦١.

عزب، محمد؛ إسماعيل، طلعت (٢٠٠٩). تصور مقترح لتطوير نظام اعتماد معلمي التعليم قبل الجامعي في ضوء ممارسات الواقع وبعض الخبرات الدولية المعاصرة. جامعة الزقازيق، كلية التربية، مجلة التربية بالزقازيق. ١٦٤(١)، ٩٨-١

عطوة، محمد (٢٠٠٢). أزمة المدرسة الثانوية (المظاهر- الأسباب- الآثار-الحلول). المؤتمر العلمي السابع، جودة التعليم في المدرسة المصرية التحديات - المعايير-الفرص. جامعة طنطا، كلية التربية، في الفترة من (٢٨-٢٩) إبريل، ٣٦٤-٤٤٢

عطوة، محمد (٢٠٠٢). الاعتماد المهني للمعلم، مدخل لتحقيق الجودة في التعليم، جامعة المنصورة. مجلة كلية التربية بالمنصورة. يناير، ٤٨، ٣١٧-٣٥١.

عكاشة، أشرف (٢٠١٢). بعض معوقات تأهل مدارس التعليم العام بمحافظة سوهاج للحصول على الاعتماد التربوي (دراسة ميدانية). رسالة ماجستير، جامعة سوهاج، كلية التربية.

عياد، عمر (٢٠٠٩). وعي معلمي المرحلة الابتدائية بمدينة جدة بثقافة الجودة والاعتماد دراسة ميدانية. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية.

كساب، زينب (٢٠٠٩). مدى ترسيخ الثقافة الموجهة للجودة في السلوك المنظمي. «المؤتمر العلمي السنوي الأول: التعليم العالي بين تحديات الواقع ورؤى التطوير، جامعة أسيوط، مركز تطوير التعليم الجامعي، في الفترة من (١٢-١٣) ديسمبر.

المالكي، حمدة (٢٠١٠). تطبيق معايير الاعتماد الأكاديمي في مدارس التعليم الثانوي العام من وجهة نظر القيادات التربوية بمحافظة جدة. رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، كلية التربية.

مجيد، سوسن؛ والزيادات، محمد (٢٠٠٨). الجودة والاعتماد الأكاديمي لمؤسسات التعليم العام والعالي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

محافظة الوادي الجديد (٢٠١٤). دليل المدارس المعتمدة بالمحافظة. الخارجة، قسم الجودة بإدارة الخارجة التعليمية، مديرية التربية والتعليم.

محمد، جمال الدين؛ وأبويكر، مصطفى؛ ورشدي، طارق (٢٠٠٢). التفكير الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

محمد، مريم (٢٠٠٢). إدارة المدارس بالجودة الشاملة. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.

مدبولي، محمد (٢٠٠٩). الاتجاهات الحديثة في تحسين المدرسة وتفعيلها وعلاقتها بالنمو المهني للمعلمين - دراسة تحليلية. جامعة حلوان، كلية التربية، استرجع من الموقع بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠١٣، <http://www.nokhba-kw.com>

مصطفى، عبدالعظيم (٢٠٠٩). الجودة والاعتماد في مؤسسات التعليم في مصر وبعض الدول العربية والأجنبية (دراسة تحليلية). المؤتمر العلمي السنوي (العربي الرابع، الدولي الأول) بكلية التربية النوعية، الاعتماد الأكاديمي لمؤسسات وبرامج التعليم العالي النوعي في مصر والعالم العربي (الواقع والمأمول)، المجلد الأول بعنوان رؤى وتوجهات وتجارب عربية وعالمية، جامعة المنصورة، في الفترة من (٨-٩) أبريل، ١٦-٦٢

الملحم، ناصر (٢٠٠٧). الاعتماد الأكاديمي لمدارس التعليم العام في المملكة العربية السعودية. رسالة دكتوراه، جامعة الملك سعود، كلية التربية.

النويهي، محمد (٢٠٠٩). العلاقة بين أزمة التعليم المصري والبناء الاجتماعي-دراسة نقدية. مؤتمر «أنظمة التعليم في الدول العربية التجاوزات والأمل». جامعة الزقازيق، كلية التربية، قسم أصول التربية، (٥-٦)، مايو، ٣١-٤٩

ناس، السيد (٢٠١٠). ثقافة الجودة والاعتماد في الفكر التربوي المعاصر وإمكانية الاستفادة منها في تطوير نظام الاعتماد التربوي في مصر. جامعة الزقازيق، مجلة كلية التربية بالزقازيق، ١٩، ٨٣-١٥٦.

النبوي، أمين (٢٠٠٦ م). الاعتماد الأكاديمي لمدارس التعليم قبل الجامعي في دولة الإمارات العربية المتحدة. مجلة التربية، ١٩، ١٣٥-٢٠٧.

Alghamdi, I. (2006). *Comprehensive school evaluation and its impact on school improvement in alaqeeq distirct*. Albaha province, Saudi Arabia, dissertation for the ma in school effectiveness and school improvement at the institute of education, University of London.

Barber, M. (1996). *The role of university departments of education in improving educational standards*. In John Furlong & Richard smith, the role of higher Education in initial teacher Training, Kogan page, London.

MacBeath, J. and Mortimore, P. (2001). *Improving school effectiveness* (Ed). Maidenhead: OUP.

Massachusetts Departement of Elementry and Secondary Education (2008). *Program quality assurance service*. October, Retrieved Jan 2009, From: <http://www.doe.mass.edu/pqa/prs/>

Philip T., Nineta M., Nikola P. (2008). *Quality In south –east Europe: obstacles and opportunities*. Report of a Conference Held under the Solvenian Presideency of the European Union Council and Co-organized Between MIRS and JRC-IRMM. Radovljica (Solvenia). (11-13), June.

Stoops, A. (2008). *Overview of the advanced standards and accreditation process for schools*. Retrieved from <http://www.sacs.org/accreditation/school>, on 21.7.2009

The World Bank (1996). *Staff appraisal report-the education enhancement program*. Report No.15750. World Bank.Oct.21

UNESCO (1990). *World declaration on education for all and framework action to meet basic learning needs*. (Jomtien, Thailand, 5-9March), UNESCO, Paris

UNESCO and UNDP (1996). *Review and assessment of reform of basic education in Egyp*. Submitted to Ministry of Education, December. UNESCO, Paris